جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : العلوم المالية والمحاسبية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

– دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية –

خلال الفترة 2008-2017

من إعداد الطالبين:

عمار حميمد نوح بوعروج

الأستاذ المشرف:

أ.د/محمد الأمين شربي

السنة الجامعية: 2020/2019

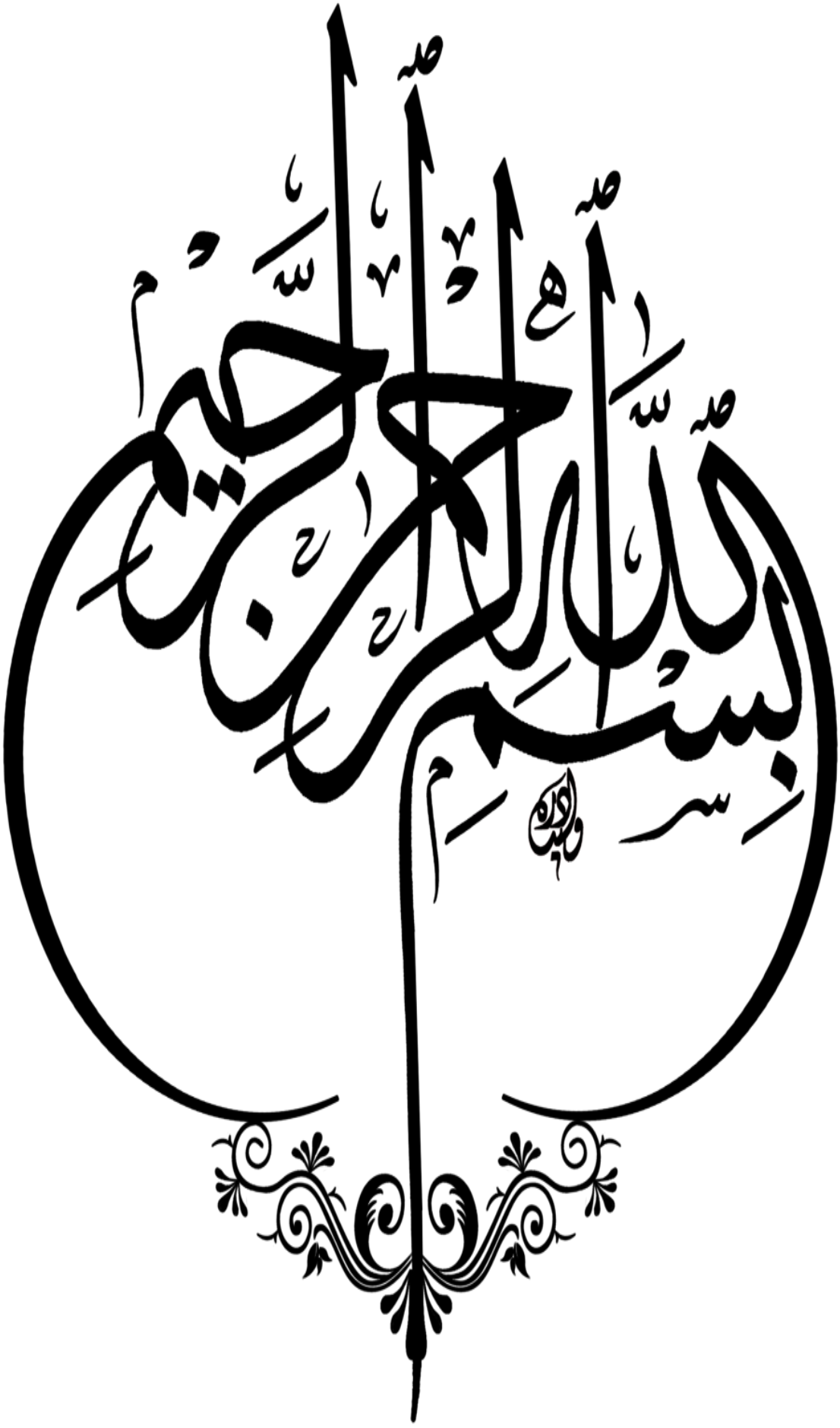
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ { 1}

الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ { 2} الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ {3} مَلِكِ

يَوْمِ الدِّينِ { 4} إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ { 5} اهدِنَا

الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ { 6} صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ

المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ { 7}

إهداء؟

إلى رمز الوفاء ونبع الحنان، إلى التي أمدتني بالحب والعطاء، إلى التي سهرت تناجي الله في ظلمات الليالي من أجل توفيقي ونجاحي "أمي الغالية" أهدي ثمرة جهدي، وإلى سندي في الحياة الذي طالما دعمني في مسيرتي الدراسية" أبي أطال الله عمره" ، ، و إلى زوجتي رفيقة الدرب الغالية التي لا تفي الكلمات لشكرها وإلى صغيرنا محمد المهدي وإلى كل إخوتي، إلى من سعدت برفقتهم وصحبتهم في هذا التكوين، أهدي هذا العمل.

عمار حميد

الاهداء:

إلى من ظلت تقدم الدفع لخطوتي بالسهر لراحتي ودعاء دون كلل أو ملل إلى أن وصلت من المراتب العلمية ما وصلت إليه، رمز التضحية و العطاء: أمي الغالية .

إلى من كان طيفه دافعي للعلم و التعلم إلى روحه الطاهرة: أبي رحمه الله .

إلي رفيقة الدرب زوجتي و ابني الصغير جود زكرياء

إلى من كانوا يروحون عني عناء البحث : أخواتي الأعزاء وأبناء أخواتي يارا ويوسف ودعاء وكل عائلتي.

إلى الذين تتلمذت على أيديهم أهديهم شكرا وامتنانا.

. إلى من قدموا يد العون، إلى الزملاء، و أخض بالذكر:

عمار، عبد الحفيظ، عبد الفتاح، موسى

وإلى كل من جعل الله في طبعه حب العلم والمعونة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

نوح بوعروج

شكر وعرفان

الشكر أولا و أخير موصول لله تعالى الذي وفقنا في إعداد هذا البحث، ثم نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الذي بث فينا روح الجد والمثابرة ولم يبخل علينا بالمساعدة والنصح والتوجيه الأستاذ المحترم "محمد الأمين شربي" ، والذي تكرم بالإشراف على هذا البحث، كما نتقدم بعميق شكرنا وخالص تقديرنا للأستاذ الدكتور "عصام بوزيد" الذي ساندنا في بداية المشوار وكان خير عون لنا، والذي بفضله أخذ بحثنا مساره واتضحت معالمه، كما نتوجه بالشكر لكل أفراد قسم مالية المؤسسة اللغة، بالخصوص الأساتذة الذين أعانونا، وفي الأخير نوجه شكرنا لكل من مد يد العون من قريب أو بعيد، وإلى كل من أعاننا على إنجاز بحثنا هذا ولو بكلمة تشجيع أو دعوة صادقة، فجزي الله الجميع خير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعزيز الشمول المالي، ورصد الأطر العامة التي قام بها بنك الجزائر لتحقيق ذلك، بصفته المسؤول عن السياسة النقدية في البلد واقتراح المسارات التي يمكن للبنوك إتباعها، سواء كانت منفردة أو بصفة جماعية، للتعامل مع المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من التطوير فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية مقارنة بالدول العربية.

توصلت الدراسة في ما يخص مؤشرات الشمول المالي، إلى أن الجزائر تسجل أضعف المستويات في العالم، وببعض الدول العربية (دول مجلس التعاون الخليجي)، وهذا وفقاً لبيانات البنك الدولي (وكالة ستاندارد آند بورز) للسنوات 2011، 2014 و2017.

كما توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017، مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي، بالنسبة للجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول، أما نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية فلا تزال ضعيفة، على صعيد الجهود، هناك مبادرات كثيرة لتعزيز الشمول المالي قام بها بنك الجزائر وهذا بمختلف التعليمات الإرشادية للبنوك التي تهدف بشكل محدد إلى تعزيز الشمول المالي والمعرفة المالية بين السكان المتعلمين والأقل تعليماً، وتوفير الخدمات المالية الحديثة حسب معتقدات غالبية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، بنك الجزائر، المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex)، الثقافة المالية، الدول العربية.

Summary:

This study aimed to identify the extent of progress made by Algeria in promoting financial inclusion, to monitor the general frameworks that the Bank of Algeria undertook to achieve this, in its capacity as responsible for the monetary policy in the country, and to suggest the paths that banks can follow, whether individually or collectively, to deal with Areas in which further development can be achieved, in addition to identifying Algeria's position in financial inclusion and its partial indicators compared to Arab countries.

With regard to financial inclusion indicators, the study found that Algeria has the lowest levels in the world, and in some Arab countries (Gulf Cooperation Council countries), and this is according to World Bank data (Standard & Poor's Agency) for the years 2011, 2014 and 2017.

The study also found that the Arab region is still recording one of the lowest levels in the world in terms of financial inclusion despite its improvement in 2017, with a large discrepancy in the partial indicators of financial inclusion, as the scale tends in favor of the countries of the Gulf Cooperation Council. Official financial institutions have improved to an acceptable level, while the rate of borrowing from financial institutions is still weak. In terms of efforts, there are many initiatives to enhance financial inclusion undertaken by the Bank of Algeria, and this is with various guidelines for banks that specifically aim to enhance financial inclusion and financial knowledge among the educated population. And the less educated, and the provision of modern financial services according to the beliefs of the majority of society.

Key words: Financial Inclusion, Bank of Algeria, Global Financial Inclusion Index (Global Findex), Financial education, Arab countries.

قائمة الجداول:

الرقم	محتوى الجداول	الصفحة
(1)	قائمة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر إلى غاية 2020/01/20	14
(2)	الأبعاد الرئيسية لشمول المالي و المؤشرات قياسها	26
(3)	تطور عدد المصارف و المؤسسات المالية في الجزائر بين سنتين 2008 و 2017	39
(4)	قائمة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر إلى غاية 2020/12/31	40
(5)	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر	41
(6)	عدد الوكالات على السكان النشيطين في الجزائر	42
(7)	تطور عدد مراكز البريد في الجزائر خلال الفترة 2008- 2017	43
(8)	استفادة عدد من المواطنين النشيطين لكل وكالة بريد الجزائر	44
(9)	تطور عدد الوكالات المصرفية و البريدية في الجزائر خلال 2008 -2017	45
(10)	عدد اجهزة الدفع الاليكترونية وعدد الصرافات الالية	47
(11)	ملكية حسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين سن 15 سنة	52
(12)	ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة	55
(13)	نسب الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين 15 سنة	57
(14)	الاقتراض من المؤسسات المالية خلال 2008 -2017	59
(15)	الاقتراض من المؤسسات المالية و بطاقات الائتمان	62
(16)	إجراء العمليات الرقمية	63

قائمة الأشكال:

الرقم	محتوى الاشكال	الصفحة
(1)	تلخيص الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي	25
(2)	تطور المصارف و المؤسسات المالية في الجزائر خلال 2008-2017	39
(3)	تطور عدد الوكالات في الجزائر خلال 2008-2017	42
(4)	تطور عدد السكان لكل وكالة مصرفية	43
(5)	تطور مراكز البريد الجزائر خلا 2008-2017	44
(6)	نسبة اليد العاملة النشطة /وكالات البريد الجزائر	46
(7)	عدد المصارف وبريد الجزائر 2008-2017	47
(8)	تطور عدد الأجهزة الدفع الاليكتروني وعدد الصرافات الالية	48
(9)	نسبة المواطنين الذي تزيد اعمارهم عن 15 سنة ويملكون حسابات في المؤسسات المالية رسمية	53
(10)	ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية لنسبة البالغين فوق 25 سنة	55
(11)	نتائج مقارنة بين الدول العربية لنسبة البالغين من 15 سنة	58
(12)	نتائج المقارنة بين الدول العربية لنسبة الاقتراض البالغين 15 سنة	60
(13)	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية او الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية	61
(14)	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية وبطاقات الائتمان	62
(15)	نسبة إجراء العمليات الرقمية للبالغين	64
(16)	القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير في الدول العربية خلال 2014-2017	65
(17)	القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير في الدول العربية خلال 2014-2017	65

قائمة الملاحق:

الرقم	قائمة الملاحق	الصفحة
(1)	قائمة الدول الأعضاء في التحالف الدولي للشمول المالي AFI	**79**
(2)	الجريدة الرسمية لقائمة البنوك والمؤسسات البنكية المعتمدة في الجزائر	**83**
(3)	Global Findex Database	**85**

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	المصلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WB	World Bank	البنك الدولي
G20	Group 20	مجموعة دول العشرين
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
AFI	The Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لُمساعدة الفقراء
INFE	International Network on Financial Education	شبكة التثقيف المالي
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FI	Financial Inclusion	الشمول المالي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
SATIM	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
GPFI	The Global Partner ship for Financial Inclusion	الشراكة العالمية للشمول المالي

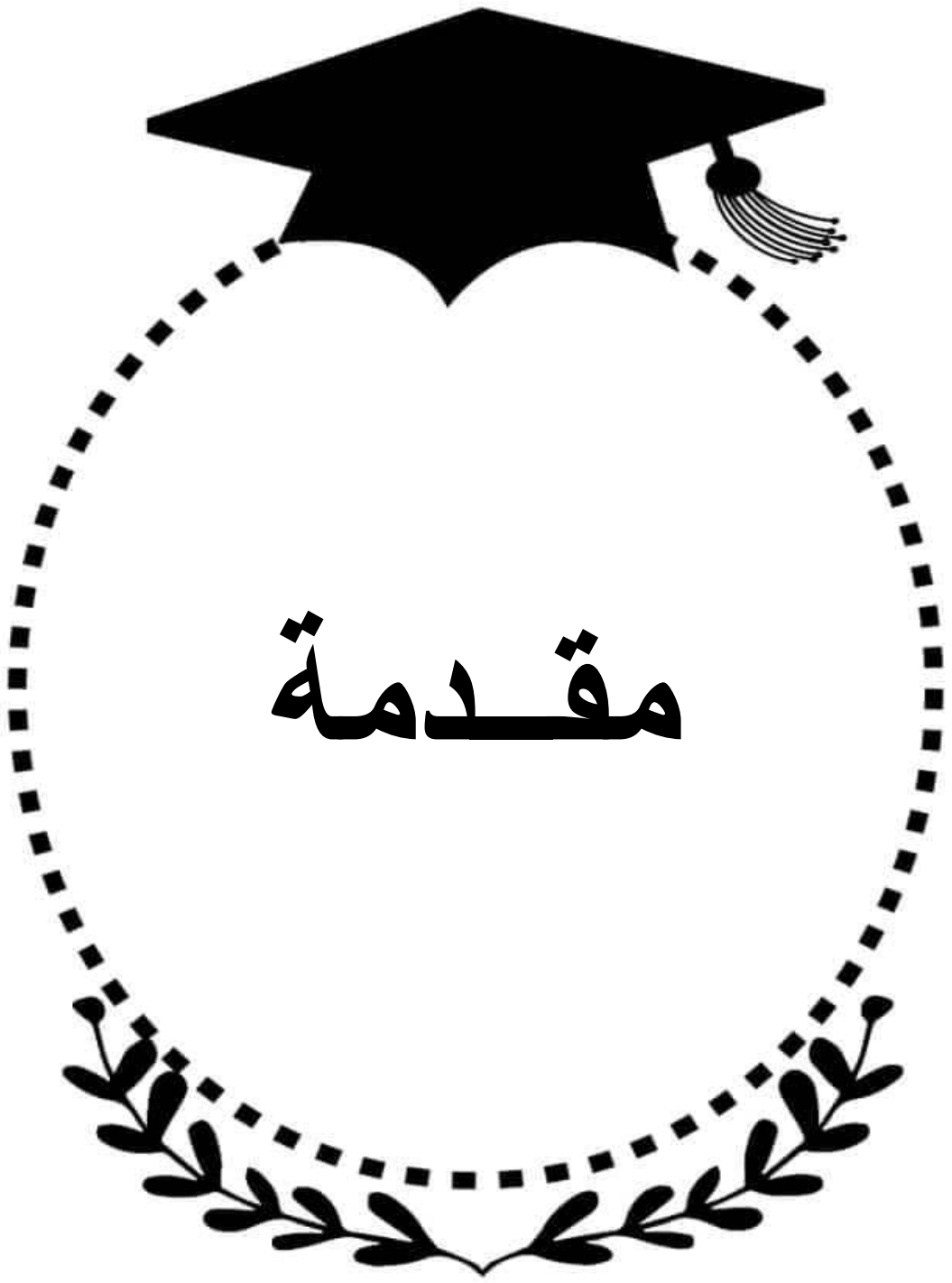

مقـــدمة

مقدمة:

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، أما بعد:

انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح الشمول المالي أو الاشتمال المالي، حيث كان انعكاسا لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية، وهذا من خلال الانطلاق من هدف بسيط يتمثل في أن يمتلك كل شخص في العالم حساباً نشطاً في مؤسسة مالية رسمية، يقوم باستخدامه لأغراض الإيداع، السحب والادخار.

يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات التي تكفل للمتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية معرفة حقوقهم وواجباتهم، وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالشمول المالي، إلا أنه واجه ولا زال يواجه تحديات جمة، تحول دون التوسع في تطبيقه.

إشكالية البحث:

نال الشمول المالي اهتمام جميع الدول والتي سعت نحو تحقيقه وتطويره عبر أحدث الخدمات المصرفية الالكترونية التي تسهل وصول هذه الخدمات إلى كافة فئات المجتمع وبتكلفة منخفضة، وعليه تكمن إشكالية البحث في:

كيف يساهم البنك المركزي (بنك الجزائر) في تعزيز الشمول المالي؟ و هل مكنت سياسته من رفع مؤشرات الشمول المالي؟.

وذلك بصفته المسؤول عن بناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي، وذلك من خلال البنوك التجارية لإيصال الخدمات المصرفية إلى فئات المجتمع كافة، وبتكلفة منخفضة.

وتتفرع من الإشكالية الرئيسة جملة من الإشكاليات الثانوية هي:

1. من المسؤول عن تعزيز مستوي الشمول المالي في الجزائر؟
2. ما واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية؟
3. ما واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بدول العالم؟

فرضيات البحث:

لغرض الإجابة وإيجاد الحلول والمعالجة لمشكلة البحث فقد صيغة الفرضيات الآتية:

1. نعم ساهم بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، ولقد مكنت سياسته من تعزيز الشمول المالي.
2. بنك الجزائر هو المسؤول عن تعزيز الشمول المالي.
3. تحتل الجزائر المراتب الأولى في مجال تعزيز الشمول المالي مقارنة بالدول العربية.
4. تحتل الجزائر مكانة لا بأس بها في الشمول المالي مقارنة بدول العالم.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية في عرض موضوع الشمول المالي، الذي يُسهم في تحقيق فوائد كبيرة لفئات المجتمع كافة على نحو عام وفئة ذوي الدخل المحدود على نحو خاص، عبر قدرته على الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على تحقيق الاستقرار المالي، إذ تكمن أهمية البحث في معرفة الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، وتحليل مؤشرات الشمول

المالي في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية، ومعرفة قدرة تلك الدول على تحقيق الشمول المالي، وإمكانية تطويره بتقديم خدمات مصرفية تكنولوجية تتمتع بجودة عالية وكلفة منخفضة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- عرض جانب مفاهيمي للشمول المالي (الذي يعتبر البحث فيه جديد نوعا ما)؛
- البحث عن سبل تعزيز الشمول المالي التي يقوم بها بنك الجزائر؛
- البحث عن الاستراتيجيات التي اتخذها بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي؛
- تحليل مؤشرات الشمول المالي للجزائر ومقارنتها مع الدول العربية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي، وهذا بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، ومقارنة الشمول المالي في الجزائر مع الدول العربية الأخرى، وتوضيح مساهمة بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي.

أقسام الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

وقسم إلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

وقسم بدوره إلى:

المبحث الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في المنطقة العربية

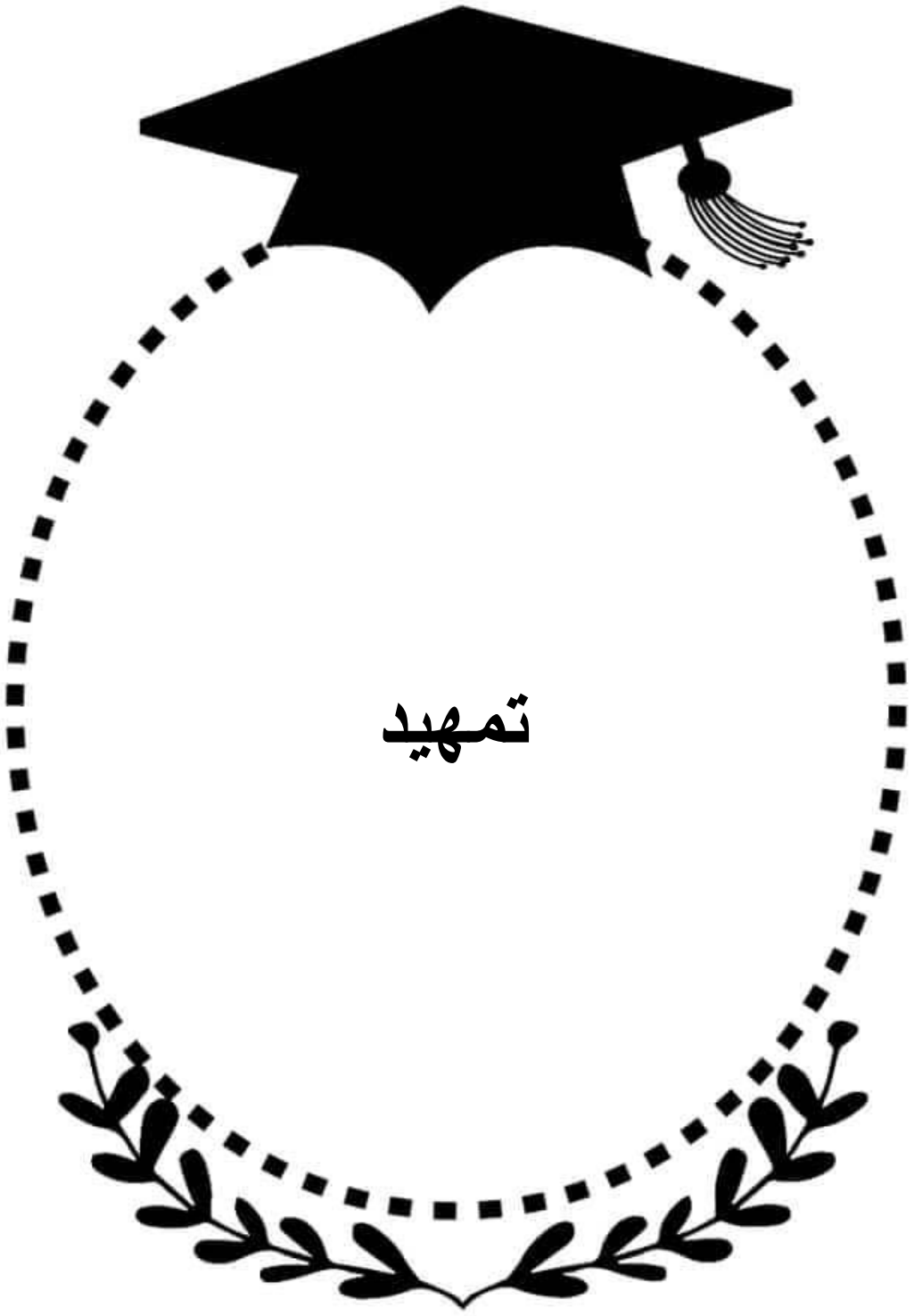

تمهيد

تمهيد:

يشكل البنك المركزي محور الجهاز المصرفي، حيث يقوم بتطوير هذا الجهاز وتنمية قدراته التنافسية في ظل التطورات التي تعرفها الاقتصاديات المحلية، وبذلك فهو يحتل مكانة أساسية في المنظومة المصرفية باعتباره المشرف والموجه للسياسة النقدية للدولة والتي تمثل الشق النقدي من السياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها الدولة، حيث يعمل على رسم المحاور الرئيسية للسياسة النقدية للدولة والسهر على تطبيقها من خلال الإشراف والرقابة على السوق النقدية والجهاز المصرفي ككل.

وفي ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، وذلك نظرا لوجود عدة تساؤلات في شأن مدى أهمية تبني البنوك المركزية لمبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها، لان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

وفق هذا السياق سيعالج هذا الفصل مفهوم البنك المركزي وخصائصه، والوظائف التي يقوم بها وكذلك مفهوم الشمول المالي، الأهمية، الركائز الأساسية، الإبعاد، كما سنعالج في هذا الفصل الدراسات السابقة، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

المبحث الثاني: الشمول المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

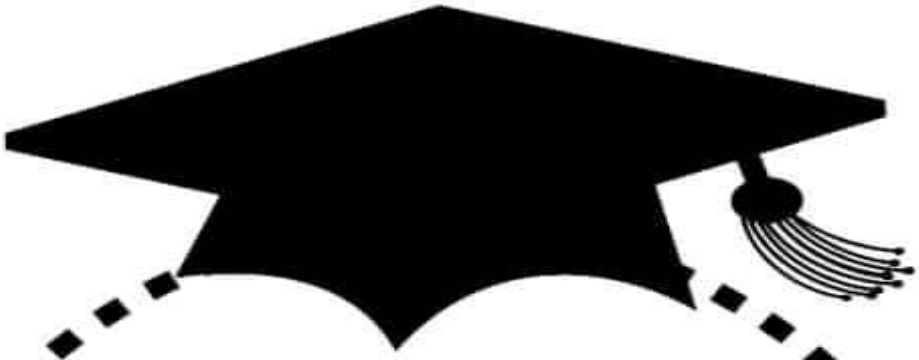

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

المبحث الثاني: الشمول المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

إن أول ظهور للبنك المركزي كان باسم بنك الإصدار وهذا منذ القرن التاسع عشر، حيث شهد خلال مسيرته العديد من التطورات، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- ماهية البنك المركزي وخصائصه
- وظائف البنك المركزي
- مختلف علاقات البنك المركزي
- بنك الجزائر وهيكله
- مبادئ قانون النقد والقرض
- هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات
- وظائف بنك الجزائر

1. تعريف البنك المركزي وخصائصه:

في هذا العنصر سنقوم بتعريف البنك المركزي

1.1- تعريف البنك المركزي

هناك العديد من التعريفات اختلفت باختلاف الكتاب والباحثين ومن دولة لأخرى، ويمكن تقديم تعريف موجز كما يلي:

- **بعرَف البنك المركزي** بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود. إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتلاءم والسياسة الاقتصادية[1].
- **بنك الجزائر**: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة[2].

2.1- خصائص البنك المركزي:

من مختلف التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس صحيح، وهو المهيمن على شؤون النقد والائتمان في البلد.

[1]. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة الأولى، عمان 2007، ص 2002.

[2]. الجريدة الرسمية، العدد 52، الأمر 03-11، بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 09.

- هو بنك الدرجة الأولى، يتصدر الجهاز المصرفي في الدولة، ويترأس البنوك التجارية ويؤثر على إمكانياتها في خلق النقود، فهو يمثل السلطة الرقابية العليا.
- هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية للدولة.
- تحقيق سياسة نقدية رشيدة وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

2. وظائف البنوك المركزية:

عرفت مهام البنك المركزي تطورات هامة، بالإضافة إلى وظيفته الأساسية بإصدار النقود، وهي[1]:

- تحديد وتطبيق السياسة النقدية.
- تنظيم ومراقبة النظام المصرفي وأسواق رؤوس الأموال.
- تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي.

من هنا نجد أن البنك المركزي هو بنك الدولة، بنك البنوك، المقرض الأخير، وبنك الإصدار.

3. مختلف علاقات البنك المركزي:

تربط البنك المركزي علاقات مختلفة بأعضاء المنظومة المالية للبلد، سواء كانوا مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية أو الدولة في حد ذاتها، إذن فهناك:

- علاقة البنك المركزي مع البنوك التجارية، والمؤسسات المالية للبلد؛
- مع الدولة في حد ذاتها؛
- مع المؤسسات المالية الدولية.

4. بنك الجزائر وهيكله:

لكل دولة ذات نظام مصرفي بنك مركزي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف تعظيم الربح، فيغلب على طبيعة أعماله التي يمارسها الطابع القومي والمصلحة العامة[2].

بعد صدور قانون 90 -10 تغير اسم البنك المركزي وأصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11 فهو"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي..."، وبهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير ورغم ذلك فهولا يخضع للتسجيل في السجل التجاري.

وتعود ملكية رأسماله كاملة للدولة وموقعه مدينة الجزائر، إلا أنه يمكن أن يفتح فروعا ووكالات ويختار مراسلين متى رأى ذلك مناسبا.

[1]. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق الحديثة المحاسبية، دار وائل، عمان، 1998، ص ص 36-37.

[2]. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2014، ص 12.

1.4- تسيير وإدارة البنك المركزي ومراقبته:

يتكلف بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته المحافظ وثلاث نواب يساعدونه في أداء مهامه ومجلس الإدارة ومراقبان[1].

أ- المحافظ ونوابه:

إن محافظ بنك الجزائر ونوابه يغيرون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 -5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في حالتين فقط العجز الصحي المثبت بسلطة القانون الفادح.

يستطيع المحافظ تحديد مهام صلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يمكنه الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

وأهم الصلاحيات الممنوحة للمحافظ تتمثل فيما يلي:

- إدارة أعمال بنك الجزائر اتخاذ مختلف الإجراءات النقدية، بيع وشراء جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة؛
- يحدد صلاحيات كل واحد من نوابه ويوضح سلطاتهم؛
- يمثل البنك المركزي لدى السلطات العمومية وسائل البنوك المركزية ولدى الهيئات المالية والدولية بشكل عام لدى الغير:
- يلعب دور مستشار للحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو التي لها انعكاسات على الوضع النقدي.

ب- مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من :

- المحافظ رئيسا؛
- نواب المحافظ الثلاثة أعضاءً؛
- ثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية ويمكن تعيين ثلاثة مستخلفين آخرين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة؛

يجتمع المجلس كلما دعت الضرورة إلى ذلك وهذا بدعوة من المحافظ الذي يرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويجب أن يحضر على الأقل أربعة أشخاص من أعضاء المجلس حتى يتم عقد اجتماعه .

ويقوم مجلس الإدارة بالوظائف التالية :

- إجراء مداولات حول التنظيم العام لبنك الجزائر، وفتح فروعه ووكالاته وإقفالها ويوافق على نظام مستخدميه وسلم رواتبهم والأنظمة التي تطبق عليهم؛
- صلاحية شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها؛
- يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة لبنك الجزائر؛

[1]. الأمر رقم (01 -01) المؤرخ في 27 /02 /2001 المعدل والمتمم للقانون رقم (90 -10) المادة (19).

- يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ باسمه.

ت–المراقبان

باقتراح من الوزير المكلف بالمالية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار مرسوم لتعيين المراقبين الذين يتكفلان بمراقبة البنك المركزي، حيث يتم اختيارهما من ضمن الموظفين السامين الذين يتميزون بمعارف وكفاءات عالية في المالية والمحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية حتى يتمكنا من أداء مهمتهما على أحسن وجه .

وتمثل وظائف المراقبان في:

- الحراسة العامة التي تشمل جميع دوائر البنك وأعماله؛
- الحراسة الخاصة على مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة؛
- مراقبة تنظيم السوق النقدية وسيرها؛
- يقدمان لوزير المالية تقرير دخول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال أربعة أشهر التي تلي انتهاء السنة كما تسلم نسخة من هذا التقرير إلى المحافظ[1].

ث–مجلس النقد والقروض

هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر عوض المجلس الوطني للقرض ويتشكل من:

- أعضاء مجلس إدارة البنك الجزائر؛
- عضوين يعينان بموجب مرسوم رئاسي وهذا بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية. بصفته السلطة النقدية له وظائف خاصة من أهمها:
- إصدار النقود المعدنية والأوراق النقدية مع إشارات تعريفها وشروط وكيفية مراقبة صنعها وإتلافها وكذا تغطيتها.
- تحديد مراقبة أسس وشروط عمليات البنك الجزائري وخاصة عمليات الخصم. وقبول السندات تحت نظام الأمانات ورهن السندات العامة والخاصة .
- تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بتغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملائمة .
- تحديد النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم الاعتماد لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية وتعديل الترخيص أو الرجوع فيه.

2.4– مهام وعمليات البنك المركزي

لقد جاء الأمر رقم (10 –04) المعدل والمتمم للأمر رقم (03 –11) المتعلق بالنقد والقرض تحيينا للإطار القانوني المنظم للنشاط المصرفي وتعزيزا لدور بنك الجزائر للقيام بدوره المنوط به، وذلك قصد ضمان ومراقبة موحدة ومدعمة للبنوك وكذا تحديد

[1]. الأمر رقم(03 –11) المؤرخ في 2001/02/21 المعدل والمتمم للقانون رقم (90–10)، المادة (27).

مسؤولية متابعة ومراقبة صلابة النظام المصرفي، وقصد تحقيق هذه الأهداف يمكن تلخيص ما جاء به هذا الأمر في ثلاثة محاور هي:

- تدعيم الاستقرار المالي، من خلال إسناد مهمات جديدة لبنك الجزائر
- مراجعة الضبط والإشراف وصلاحية المراقبة من خلال عدد من التدابير
- تعزيز حماية المستهلك من خلال تأهيل الإطار القانوني الجزائري بما يسمح بحماية المستهلك في المجال المصرفي والمالي.

5. مبادئ قانون النقد والقرض:

أرسى قانون النقد والقرض مجموعة من المبادئ والمفاهيم تشكل دعامة قانونية لمسار الإصلاحات الجديدة وتتمثل هذه المبادئ الأساسية في النقاط التالية:

أولا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط. ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، بناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها في:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملاءمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ثالثا: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك لأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت. وهذا في هيئة مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

خامسا: وضع النظام البنكي على مستويين:

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

1.5- أهداف قانون النقد والقرض:

يشكل القانون رقم 10-90 الصادر في 14 -04 -1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي :

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛

- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مساءلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

2.5- تعديلات قانون النقد والقرض:

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة، وهي على التوالي 2001 و2003

1- تعديلات سنة 2001:

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الإصلاح المصرفي والمالي، وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه، لذا تم سن الأمر 01 -01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90 -10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر" والصادر في 27 فيفري 2001.

ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه، ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01 أساسا إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين :

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر"؛

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

2- تعديلات سنة 2003:

بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90 -10 بالأمر رقم 03 -11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:

أ- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: من خلال:

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف؛ والتنظيم والإشراف؛
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

ب- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق[1]:

[1]. د.كمال زيتوني، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات، 2016-2017، ص09.

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- إتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية .

ج- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور: من خلال:

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛
- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.

6. هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات:

تكون هذا الجهاز في نهاية سنة 2019 من ثمانية وعشرين (28) بنكا ومؤسسة مالية معتمدة، وهي تتوزع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: قائمة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر الى غاية 2020/01/20.

	البنوك العمومية والخاصة		المؤسسات المالية غير البنكية
1	بنك الجزائر الخارجي	21	شركة إعادة التمويل الرهني
2	البنك الوطني الجزائري	22	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف ش.م.ا.م.ت–ش .أ
3	القرض الشعبي الجزائري	23	الشركة العربية للإيجار المالي
4	بنك التنمية المحلية	24	المغاربية للإيجار المالي – الجزائر
5	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	25	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ''مؤسسة مالية''
6	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	26	الشركة الوطنية للإيجار المالي – شركة أسهم
7	بنك البركة الجزائري	27	إيجار ليزينغ الجزائر– شركة أسهم
8	سيتي بنك الجزائر (فرع بنك)	28	الجزائر إيجار– شركة أسهم
9	المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر		
10	نتيكسيس– الجزائر		
11	سوسيتي جنرال– الجزائر		
12	البنك العربي – الجزائر– (فرع بنك)		
13	بي.ن.بي باريباس – الجزائر		
14	ترست بنك – الجزائر		

15	بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر
16	بنك الخليج - الجزائر
17	فرنسا بنك – الجزائر
18	كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك أجيري
19	إتش.إس.بي. سي – الجزائر (فرع بنك)
20	مصرف السلام – الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجريدة الرسمية العدد 18 الصادرة بتاريخ 26 رجب 1442 هـ الموافق لـ 21 مارس 2020 م. ص: 32.

7. وظائف بنك الجزائر:

تتمثل وظائف بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 90-10 بـ:

- يقوم بتنظيم التداول النقدي
- تسيير ومراقبة منح الائتمان،
- تسيير المديونية الخارجية
- ومراقبة تنظيم سوق الصرف.
- كما أن له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العامة.

المبحث الثاني: الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات الحديثة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

- ظهور الشمول المالي
- تعريف الشمول المالي
- تطور مفهوم الشمول المالي
- أهمية الشمول المالي
- أهمية تعزيز الشمول المالي
- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي
- أبعاد الشمول المالي
- نبذة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي
- أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي

1- ظهور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول (Financial Inclusion) (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت "عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[1].

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي AFI عام 2008 ، الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم 88 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال[2].

---

[1]. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين، 2016 ، ص15.

[2]. احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي؟، مصر،2017 ، متاح على الموقع الالكتروني: https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona .

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد، توباجو، موزنبيق، فيجى ومصر في 2017.

وللأسف لحد اليوم الجزائر لم تنظم إلى هذا التحالف سواءا بنك الجزائر أو مؤسسة مالية أخرى.

2- تعريف الشمول المالي:

أ- لغة : تعريف الاستقرار تعنى شمل في مختار الصحاح ش م ل : شملهم الأمر بالكسر شمولا عمهم، معني شمل في الصحاح في اللغة شملهم الأمر يشملهم إذا عمهم وشملهم بالفتح إذا يشملهم لغة وأنشد لإبن قيس الرقيات:

كيف نومي على الفراش ولما.... تشمل الشام غارة شعواء أي متفرقة

جمع الله شملهم، أي ما تشتت من أمرهم، وفرق الله شمله، أي ما اجتمع من أمره.

ب- اصطلاحا:

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية وأهمها صندوق النقد الدولي(IMF) والبنك الدولي (WB) ومجموعة دول العشرين **G20** ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لُمساعدة الفقراء (CGAP)؛ لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي.

ويمكننا إعطاء بعض تعريفات الشمول المالي كالتالي:

- ✓ يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل في تعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد. تعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم[1].
- ✓ وحسب مازر وآل (Mazer et al) على أنه " العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء[2].
- ✓ وعرفته المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[3]".

[1]. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي ، السلسلة الثامنة، العدد7، الكويت، فبراير 2016 ، ص1 .

[2]. Mazer et al, The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries, 2011.

[3]. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول الدالي في الدول العربية، 2015 ، ص3.

- ✓ ويعرفه البنك المركزي المصري: "الشمول المالي هو أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها"، منها مثلا[1] :

- حسابات توفير.
- حسابات جارية.
- خدمات الدفع والتحويل.
- التأمين.
- التمويل والائتمان.
- وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

- ✓ عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI[2]) الشمول المالي بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".
- ✓ كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD[3]) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE[4]) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".
- ✓ أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP[5]) فتعرف الشمول المالي بأنه: "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من تم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم[6]"، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير

---

[1]. النشرة التعريفية، **الشمول المالي**، البنك المركزي المصري.

[2]. مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion. (AFI: هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالا لامبور، ماليزيا، وقد تأسست في عام 2008 كمشروع ممول من مؤسسة Bill & Melinda Gates وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية . Aus Aid وتتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية، لمواجهة الفقر.

[3]. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

[4]. الشبكة الدولية للتثقيف المالي: International Network on Financial Education

[5]. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor (CGAP – هي شراكة عالمية من 34 منظمة التي تسعى إلى تعزيز الشمول المالي الرائدة. هدفها تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والمشاركة الفعالة مع مقدمي الخدمات المالية، وصانعي السياسات، والممولين لتمكين النهج على نطاق واسع. يقع في البنك الدولي، وتجمع بين نهج عملي لتطوير السوق المسؤولة ومنصة الدعوة القائمة على الأدلة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للفئات الفقيرة لتحسين حياتهم.

[6]. CGAP, «Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor», 2011.

القادرين قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية.

- ✓ ويعرفه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بأنه: "إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة".
- ✓ من جانبه عرفه بنك الجزائر: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة. ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية. ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب[1].

وبصفة عامة الشمول المالي هو وضع يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات والمنتجات المالية (الحسابات الجارية، حسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل، التمويل والائتمان وكذا التأمين)، التي تتناسب مع احتياجاتهم مع القدرة على استخدامها بأقل تكلفة ممكنة، وأن تقدم هذه الخدمات المالية من كيانات مالية رسمية بمسؤولية واستدامة.

ج- تعريف الشمول المالي في الاقتصاد الإسلامي:

من أهم المقاصد الشرعية الحفاظ على النفس، والحفاظ على النفس يكون بالحفاظ على الحياة وكذلك بتوفير حياة كريمة تليق بالإنسانية، فجعلت الزكاة والصدقات والوقف للمساعدة في رفع مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع الإسلامي، وهذا من الأهداف الرئيسة للشمول المالي.

- وردت كلمة الشمول في القرآن الكريم بمصطلح "اشتملت" وذكر مرتان في سورة الأنعام في الآيتين 143 و144 قال تعالى:" أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ".

[1]. النشرة التعريفية، **الشمول المالي**، بنك الجزائر، ص1.

- وفي الفقه الإسلامي نجد مفهوما آخر للشمول المالي ألا وهو شركة الذمم[1] (الوجوه): الذي هو نوع من أنواع الشركات، وتعتمد أساسا على توفير الخدمات المصرفية والائتمان والسيولة لمن ليس له مال أو فقد ماله ولكن له سمعة طيبة فيعتمد عليها ليخرج من الفقر، وهو ما يسمي الآن الجدارة الائتمانية الاجتماعية بدلا من الجدارة الائتمانية النقدية .

رغم أن المالكية والشافعية ذهبوا إلى بطلان هذا النوع من الشركة واستدلوا على ذلك بأدلة أهمها:أنها لا تتعلق لا بالمال ولا بالعمل وأحدهما ضروري في الشركة عندهم. لأنه يترتب عليها غرر عندهم وهذا مرفوض شرعاً.

3- تطور مفهوم الشمول المالي:

في العام 1990 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. ومن الجدير ذكره أن من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2003 ، وتسعى حاليا العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي ، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية عام 2008، ووفقا لبيانات منظمة الـ (OECD) فإن هناك 23 دولة قامت بتطوير استراتيجيات وطنية أو قامت بتطبيق استراتيجيات وطنية، وهناك 24 دولة قامت في السنتين الأخيرتين بتطوير استراتيجيات وطنية وفقا لمبادئ تحقيق الشمول المالي التسعة الصادرة عن مجموعة الـ G20.

4- أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- يساهم الشمول المالي في تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.
- يساهم الشمول المالي في تحسين الوصول إلى منتجات وخدمات التأمين التي تعتبر أساسية في معالجة مواطن الضعف في أي نوع من الأعمال.
- تعزيز كفاءة النظام المالي واستقراره ونزاهته لأن المشاركة الفعالة في القطاع المالي الرسمي من جانب المدخرين والمقترضين من شأنها أن تحسن فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية وكفاءة الوساطة المالية من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.
- تحسين المستوي الاجتماعي والثقافي للأفراد من خلال محاربة الفقر والأمية.
- الشمول المالي هو السبيل لاستخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبأسعار معقولة لتقليل الحسابات غير الرسمية.
- تقليل لجوء الأفراد إلى الاقتصاد الموازي من خلال تقديم خدمات مالية ذات جودة وميزة تنافسية.

[1]. عرفها المالكية: هي الشركة التي تأسس من غير صنعة ولا مال. رغم ذهابهم إلى بطلان هذا النوع من الشركات لأنه يترتب عليها غرر وهذا مرفوض شرعا، إلا أن الحنفية والحنابلة أجازوها.

5- أهمية تعزيز الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية[1]:

أ- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:

يوجد عالقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي عل أسواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي .

ب- تعزيز استقرار النظام المالي:

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

ت-تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

ث-أتمتة النظام المالي:

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

[1]. معهد الدراسات المصرفية ، **الشمول المالي**، إضاءات: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الثامنة العدد 7، الكويت، فبراير 2016 ، ص 2.

6- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي:

1.6- دعم البنية التحتية المالية:

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين للخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي[1]:

أ- **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.

ب- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل متناهي الصغر. ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة.

ت-**تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

ث-**الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

ج- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية كل منهم.

2.6- الحماية المالية للمستهلك:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية،.

[1]. النشرة التعريفية للشمول المالي من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf، شوهد يوم: 2020/05/25 على الساعة 22:30.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناءا على احتياجات العملاء ومدي تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية البيانات المالية للعملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات فعالة للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3.6- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخدا في الاعتبار ما يلي:

- مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.
- تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.
- مراعات ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4.6- التثقيف المالي:

- يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص، والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي المواطنين، وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.
- يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.
- كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خياراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم.

7- أبعاد الشمول المالي:

إدراكا لأهمية الشمول المالي سواء في مكافحة الفقر أوفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة فقد ازداد الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به. ونظرا لعدم توفر البيانات ذات الموثوقية العالية التي تغطي المكونات الرئيسة لتنمية الشمول المالي أمرا ضروريا لتنفيذ هذه السياسات ورصد تأثير تلك المبادرات، فضلا عن كونها الأساس الذي تستند إليه أهداف الشمول المالي الطموحة، فقد وافق قادة مجموعة العشرين (G20) في قمة Cannes Summit على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) لدعم الجهود الخاصة في مجال البيانات الدولية والوطنية للشمول المالي.

وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هي :

1.7- الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات الدالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية[1].

[1]. Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia, 2013

2.7- استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3.7- الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك، فان النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة، قياس، مقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[1].

ويشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المؤشرات[2]، يمكن إدراجها في الجدول التالي:

[1]. حنبن محمد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية اتجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017 ، ص 28-29.

[2]. ينبغي الإشارة إلى أن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعبر عنه بواحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية . راجع (GPFI, 2016)

الجدول رقم (02): الأبعاد الرئيسة للشمول المالي ومؤشرات قياسها

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول إلى الخدمات • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات المالية	• البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. • البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم • البالغين حملة وثائق التأمين • عدد معاملات الدفع غير النقدية • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . • ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية • المحتفظين بحساب بنكي • التحويلات • الشركات التي لديها حسابات رسمية .مالية • الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	• المعرفة المالية • السلوك المالي • متطلبات الشفافية • حل النزاعات • تكاليف استخدام الخدمات المالية • العوائق الائتمانية

Source: GPFI , 2016, G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators.

8- نبذة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

في عام 2011، دشن البنك الدولي – بتمويل من مؤسسة بيل ومليندا جيتس – قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. وتغطي قاعدة البيانات هذه، التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب" Gallup"، أكثر من 140 بلداً حول العالم. وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2017، التي جمِعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلداً، على مؤشرات محثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأنترنيت لإجراء المعاملات المالية. وتظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بين من ليست لديهم حسابات، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يمتلكون حسابات.

وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي. وبالإضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، تُستخدم قاعدة البيانات هذه لتتبع التقدم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول عام 2020 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[1].

9- أهمية وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي:

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها[2]:

1. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
3. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
4. تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
5. ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم.
6. ضمان التزام الأطراف الرسمية (الحكومية) بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم.
7. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.
8. تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1]. يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات، والنص الكامل للتقرير، والبيانات القُطرية الأساسية لجميع الأشكال – إلى جانب الاستبيان ومنهجية المسح والمواد الأخرى ذات الصلة – على هذا الموقع http://www.worldbank.org/globalfindex .

[2]. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

الشكل رقم 01: تلخيص الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي

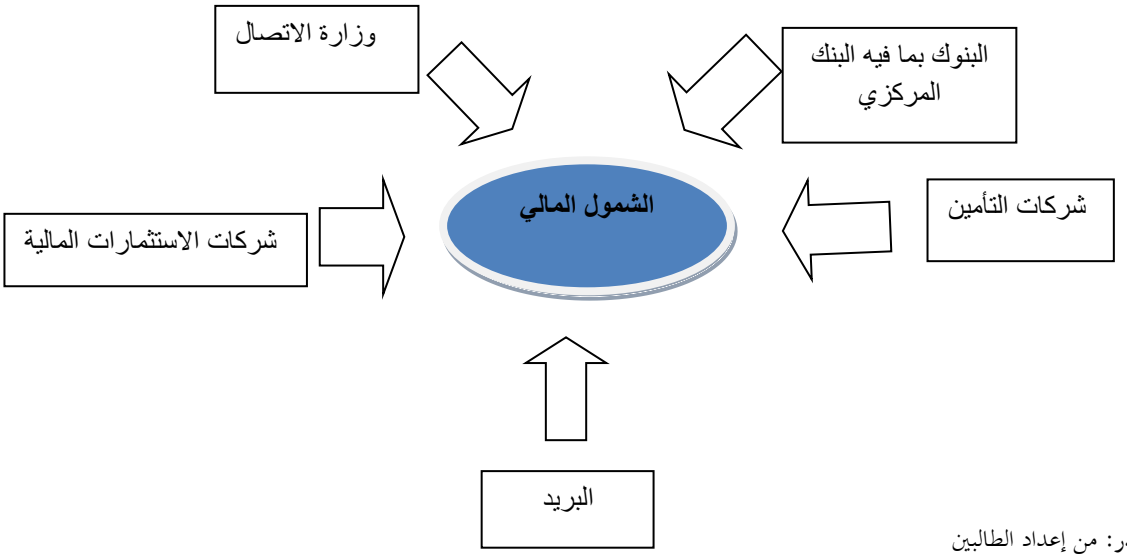

المصدر: من إعداد الطالبين

لقد ثبت أن هناك علاقة وطيدة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

ومن ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتحقق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، تحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تدرس الشمول المالي إلى:

1- دراسات تناولت الشمول المالي بشكل عام، كإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتقييم اثر إدخال التمويل الإسلامي على الشمول المالي.

2- دراسات تناولت مستوي ثقة العملاء في الخدمات المصرفية ك:

- التعرف على مشاركة العملاء وتفاعلهم مع المنتجات والخدمات المصرفية.
- التعرف على مستوى ثقة العملاء عند تعاملهم مع المنتجات والخدمات المصرفية.
- العوامل المؤثرة على مستوى ثقة العملاء في الخدمات الالكترونية.
- ثقة العملاء في القطاع المصرفي.
- التعرف على دور الثقة في تعزيز ولاء العملاء للخدمات المصرفية الإسلامية.

أ- الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه[1] (2019)

يأتي إصدار هذا الكتاب المعنون بالشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، استكمالا لجهود صندوق النقد العربي في مجال تعزيز الشمول المالي بالمنطقة العربية، تعزيزا للاهتمام المتزايد الذي أولته المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في السنوات الأخيرة لبرامج وسياسات تعزيز الشمول المالي في إطار دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في دولنا العربية، حيث شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطورا كبيرا في تشجيع الشمول المالي، وركزت على العمل لتحسين النفاذ للتمويل من قبل كافة فئات المجتمع مع التركيز على الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والعمل كذلك على اجتذاب مدخرات الأفراد إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

يقدم الكتاب صورة شاملة عن واقع الشمول المالي في دولنا العربية، ويبرز الجهود المبذولة من قبل حكوماتها، للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية. تهدف هذه الدراسة لتسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يخص تعزيز الشمول المالي، زيادة الوعي به، تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

[1]. يسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

2. دراسة عبو عمر وخلج آمنة [1] (2019)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها ركيزة هامة تؤدي إلى تقديم خدمات مالية ومنتجات تتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية فعرضت واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى أهم ما على البنوك الإسلامية التقيد به في سبيل تعزيز الشمول المالي، وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المالي ضرورة ملحة، وعلى البنوك الإسلامية العمل بجدية في سبيل إيصال الخدمة المالية إلى جميع أفراد المجتمع دون استثناء بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

3. دراسة بباس منيرة وفالى نبيلة[2] (2019)

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان مدي مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال مختلف صيغها التمويلية، مع دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية باعتباره الرائد الأول في هذا المجال في السودان، وقد تم التوصل إلى أن صيغ التمويل الإسلامية القائمة على أساس المشاركة والأصول مناسبة لتمويل هذا النوع من المشروعات خاصة وأنها تعاني من فجوة التمويل التقليدي، وقد ساهم المصرف في تحقيق الشمول المالي للعديد من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في قطاعات عديدة خلال الفترة 2013-2017.

4. دراسة نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن[3] (2018)

تناولت هذه الدراسة أساسيات الشمول المالي بالتأطير النظري ثم تحليل أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، والتي تبين واقع الشمول المالي، ومن ثم تحديد المتطلبات الأساسية للشمول المالي. وقد استعمل المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات من المصادر الثانوية والأولية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : هو ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي أو مصرفي لعدد السكان البالغين 11% ونسبة عدد حسابات الاقتراض 2.4% في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو 70%. وأيضا ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل 35000 نسمة فرع مصرف واحد في العراق، في حين المعيار العالمي هو لكل ألف نسمة فرع مصرف واحد، ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي.

---

[1]. د.عبو عمر وخلج آمنة، النظام المالي والمصرفي الإسلامي: المفهوم والأسس، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، 2019، ص ص: 2873، 2883.

[2]. د. بباس منيرة ود. فالى نبيلة، ورقة بحثية بعنوان دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني –، 2019.

[3]. د.نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق.2018.

5. دراسة تدر شحدت حمدان وماجد أبودية[1] (2018)

هدفت الدراسة لقياس أثر الشمول المالي علي التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015 وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جدر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود خمس متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بالإضافة لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات CREDIT CARD ، عدد بطاقات DEBIT CARD، عدد أجهزة الصراف الآلي) وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلي جملة النتائج نذكر منها: وجود أثر ايجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، كما وجدت الدراسة علاقة ايجابية قوية بين التنمية الاقتصادية في فلسطين (وعدد نقاط البيع، عدد بطاقات CREDIT CARD، عدد بطاقات DEBIT CARD، عدد أجهزة الصراف الآلي)، وبناءا على النتائج السابقة أوصت الدراسة بما يلي: ضرورة ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وإعادة تقييم وتطوير التكنولوجيا المصرفية لتصبح سهلة الاستخدام.

6. دراسة بن قيدة مروان وبوعافية رشيد[2] (2018)

تهدف هذه الورقة البحثية المعنونة بواقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق لأهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، إضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل. تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، والتصدي للفقر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي. تسعى بلدان العالم في الوقت الراهن لإشراك شرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهشمة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، وهذا من خلال تعميم الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم بعدالة وشفافية، تجسيدا للشمول المالي، وقسما البلدان العربية إلى مجموعات مختلفة حسب معدل الشمول المالي: مرتفعة، متوسطة وضعيفة.

7. دراسة بطاهر بختة وعقون عبد الله[3] (2018).

يهدف هذا البحث إلى التركيز على الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية – فالشمول المالي يعد من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى

[1]. د .تدر شحدت حمدان، أ. ماجد أبودية، أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين .2018

[2]. د. بن قيدة مروان و د. بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مقال، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص90.

[3]. بطاهر بختة وعقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، –تجارب بعض البلدان العربية–، 2018.

جانب مواضيع أخري لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول خاصة العربية باعتبارها هشة وبحاجة إلى حماية دائمة، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي وعرض أهم تجارب الدول العربية التي قامت به وشجعت عليه.

8. دراسة صورية شنبي و السعيد بن لخضر[1] (2018)

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته و التي عملت دولا عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال وقطعت أشواطا معتبرة جمهورية مصر العربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجياتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

9. دراسة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية[2] (2015)

هذه الدراسة بعنوان متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهي عبارة عن مجموعة من التقارير والأوراق التي يقدمها محافظي البنوك المركزية للدول العربية، بالإضافة إلى التقارير التي تعدها اللجان العربية لنظم الدفع والتسوية حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية، وهذا لتوفير المعلومات، زيادة الوعي، تعميق الثقافة المالية، النقدية والمصرفية العربية.

ب–الدراسات باللغات الأجنبية:

10. دراسة Park & Mercado. Jr[3], (2015)

اختبرت الدراسة تأثير الشمول المالي على تفاوت الدخل في مجموعة من الدول والمقدرة بـ 37 دولة آسيوية والتي تكون ذوات إقتصادات مختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أُن هناك مجموعة عوامل تقف عائقاً أُمام تطوير سياسات الشمول المالي في هذه الدول، ومن أُهم هذه العوامل هي دخل الفرد والقوانين والإجراءات فيُ هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أُن الشمول المالي

[1]. د.صورية شنبي و د.السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) ، مقال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد2(2018)، ص 104-129.

[2]. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

[3]. Park & Mercado. Jr, Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality in Developing Asia.2015

يخفض الفقر على نحو ملحوظ، فضلا عن أُن تطوير سياسات البلدان ولا سيما القوانين والإجراءات تعزز الشمول المالي وتصب في تطويره.

11. دراسة Amidzic,et.al , (2014)[1]

وهي من دراسات صندوق النقد الدولي، أُستخدمت الدراسة مُؤشرا جديدا لقياس الشمول المالي بحكم أهميته، إذ جذب موضوع الشمول المالي اهتماما متزايدا من مجموعة دول العشرين ومجموعة البنك الدولي، وُدعت إلى تطوير القوانين والإجراءات وتحسينها لتطوير الشمول المالي في الدول كافة، خلصت الدراسة إلى أُن الشمول المالي له دور مهم فيُ تطوير التوظيف والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، لقد استخدم المؤشر الجديد للاشتمال المالي بوصفها أُداة تقييم، وصنفت الدول استنادا إلى المؤشر المركب الجديد للشمول المالي، إذ يُعذ المؤشر أداة تحليلية مهمة يمكن أُن تستخدم لأغراض السياسة والمراقبة أُيضاً.

12. دراسة Demirguc-Kunt & Klapper[2](2013)

وسعت الدراسة نحو قياس الشمول المالي في 148 بلد، بمعنى قياس استخدام البالغين في 148 بلد للخدمات المالية مثل الادخار والقروض واستخدام أنظمة الدفع، وقد وُجدت الدراسة أُن 50% من البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية وأن إمكانية الأفراد لاستخدام الخدمات المالية تتفاوت أيضا بحسب درجة تطور البلد، وأوضحت الدراسة أُن النصف الآخر من الأفراد اللذين لا يستطيعون فتح حسابات يعود السبب لمجموعة معوقات مثل ارتفاع التكلفة والمسافة والإجراءات المعقدة، مما يتطلب ضرورة تطوير سياسات الشمول المالي في البلدان.

13. دراسة Andrianaiva & Kpodar (2011)[3]

وهي من دراسات صندوق النقد الدولي، اختبرت الدراسة تأثير تقنيات الاتصالات والمعلومات كالهاتف المحمول على النمو الاقتصادي (أي تأثير الشمول المالي من خلال الهاتف المحمول على النمو الاقتصادي) في عينة من البلدان الإفريقية، أُمتدت الدراسة للمدة 1988-2007 ، واستخدمت الدراسة تشكيلة متنوعة من مؤشرات الشمول المالي لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وقد وجدت الدراسة وأكدت النتائج أُن ICT بضمن الهاتف المحمول يسهم على نحو كبير في تحقيق النمو الاقتصادي بمعنى أُن الهاتف المحمول يدعم التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

[1]. Amidzic,et.al , Assessing Countries, Financial Inclusion Standing: A New Composite Index, 2014
[2]. Demirguc-Kunt & Klapper, Measuring Financial Inclusion, 2013.
[3]. Andrianaiva & Kpodar, Financial Inclusion and Growth: Evidence form African Countries, 2011.

ج– أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:

إن دراستنا هذه تتشابه في نقاط وتختلف في أخرى مع الدراسات السابقة للموضوع، والتي سوف نقوم بذكرها في النقاط التالية:

- **أوجه التشابه:** يمكن تعدادها كما يلي:
  - أغلبية الدراسات تسعى لتقديم مفهوم شامل للشمول المالي باعتباره مفهوما حديثا.
  - تدرس أهمية الشمول المالي.
  - تدرس الأهداف المتوخاة من الشمول المالي.
  - دور الشمول المالي وانعكاساته في التنمية.
  - تدرس معوقات الشمول المالي في بعض الدول محل الدراسة.
  - أغلب الدراسات تستعمل المنهج الوصفي التحليلي المقارن.
- **أوجه الاختلاف:** يمكن ذكرها في مجموعة من النقاط كالتالي:
  - كل دراسة تسعى لتبيين مساهمة ودور جهة من الجهات على تعزيز الشمول المالي، كمساهمة البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية...الخ.
  - الدراسات تختلف في البعدين الزماني والمكاني وبالتالي فالمعطيات مختلفة من دولة لأخرى والسنوات مختلفة.
  - الدراسات تختلف باختلاف المؤشرات المستعملة لقياس الشمول المالي لأنه هناك العديد من المؤشرات.

- **ما يميز الدراسة الحالية:**

خلال اطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة لم نجد بحث يتحدث عن الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، لهذا ارتأينا تقديم إضافة في هذا المجال، بالبحث في الدور الذي يلعبه بنك الجزائر من خلال سياساته وقراراته الملزمة لمختلف البنوك التجارية العاملة في الجزائر، سواءا الوطنية أو الأجنبية ومختلف المؤسسات المالية التي تقع تحت سلطة بنك الجزائر، وهذا من خلال دراسة مختلف المؤشرات التي تدرس الشمول المالي في البلد، ثم مقارنتها بالمعدل العالمي لكل مؤشر، وكذا مقارنتها بالدول العربية.

وهذا اعتمادا على مختلف الإحصائيات المقدمة من بنك الجزائر في تقاريره السنوية، والاعتماد على المسوحات الإحصائيات لسنوات 2011، 2014، 2017 المقدمة من طرف مؤسسة Findex المقدمة كل ثلاث سنوات.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لكل من بنك الجزائر والشمول المالي، ومختلف السياسات التي يتبناها بنك الجزائر لتعزيز هذا الشمول بصفته بنك البنوك في البلد ومسؤول عن تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للبلد إلى جانب هيئات أخرى، وتطرقنا لأهمية تعزيز الشمول المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية، القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي المبحث الأخير أشرنا إلى الدراسات السابقة في موضوع الشمول المالي، وخلصنا في الأخير إلى أوجه الاختلاف والتشابه مع دراستنا هذه، سوآءا من حيث المنهج المتبع أو من حيث أهداف الدراسة.

الفصل الثاني: بنك الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي، ومقارنته بالدول العربية

المبحث الأول: دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية

تمهيد:

إن توسع وانتشار الخدمات المالية الحديثة وزيادة استخدامها مكنت من جذب المزيد من المستخدمين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الاليكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل و المستقبل و المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة كبيرة وبتكلفة اقل .

كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، هذا ما يسمح بخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

بهدف توضيح الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تحسين و تطوير وتحديث وسائل ونظم الدفع والخدمات المصرفية، بالاعتماد على ركائز دعم البنية التحتية المالية من خلال تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع والحماية المالية للمستهلك وتقيم النظام المصرفي الجزائري مع باقي الدول العربية فقسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية

المبحث الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دور البنك المركزي (بنك الجزائر) بصفته المسؤول الأول عن السياسة النقدية في البلد لتعزيز الشمول المالي وهذا من خلال:

1- ركائز دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم بها بنك الجزائر لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين للخدمات المالية وهو الهدف الأسمى للشمول المالي، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

أ- **البيئة التشريعية**: توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم نشاط المؤسسات المالية، و من أهم هذه التشريعات نذكر ما يلي:

1- قانون النقد والقرض 90-10.

2- تعديلات على قانون النقد والقرض 2003.

3- تعديلات على قانون النقد والقرض 2011.

ب- **الانتشار**: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل متناهي الصغر. ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة.

ب-1- تطور عدد المصارف في الجزائر:

من خلال المعطيات المتاحة من طرف بنك الجزائر تمكنا من جمع المعطيات التالية حول تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بين سنتي 2008 و2017 (آخر تقرير لبنك الجزائر) تلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بين 2008-2017. (الوحدة: عدد)

المصارف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المصارف العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
المؤسسات المالية	03	03	03	03	03	03	03	03	03	03
شركات التأجير	02	02	02	03	05	05	05	05	05	05
تعاضدية للتأمين الفلاحي	01	01	01	01	01	01	01	01	01	01
المجموع	**26**	**26**	**26**	**27**	**29**	**29**	**29**	**29**	**29**	**29**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008 -2017 (آخر تقرير)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن:

- ✓ هناك تطور طفيف لعدد المصارف في الجزائر حيث أنه انتقل من 26 مصرفا ومؤسسة مالية في سنوات 2008-2009 و2010. وفي سنة 2011 اعتمدت شركة تأجير ليصبح العدد 27، وابتداءا من سنة 2013 اعتمدت شركتين لتأجير ليصبح العدد الإجمالي 29 شركة إلى يومنا هذا.
- ✓ وفي سنة 2019 أصبح العدد 28 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة.

الشكل رقم 02: يمثل تطور المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بين سنة 2008-2017.

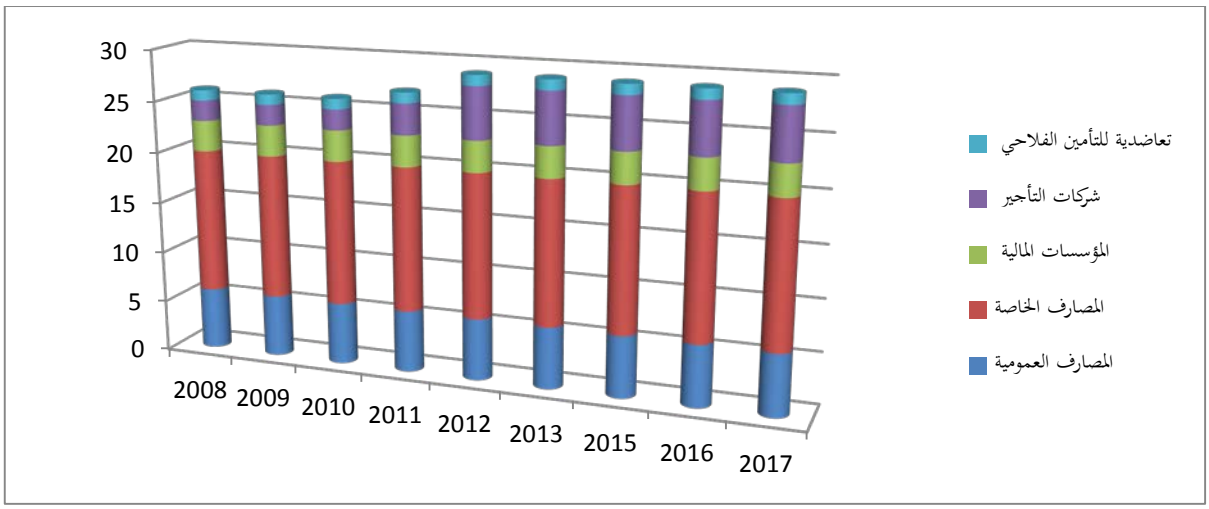

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

كما يمكن ذكر هذه المصارف في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : قائمة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر إلى غاية 2020/12/31

قائمة البنوك العمومية والخاصة	قائمة المؤسسات المالية غير البنكية
بنك الجزائر الخارجي	شركة إعادة التمويل الرهني
البنك الوطني الجزائري	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش .م .ا. م .ت- ش .أ"
القرض الشعبي الجزائري	الشركة العربية للإيجار المالي
بنك التنمية المحلية	المغاربية للإيجار المالي – الجزائر
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية " مؤسسة مالية"
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم
بنك البركة الجزائري	إيجار ليزينغ الجزائر- شركة أسهم
سيتي بنك الجزائر (فرع بنك)	الجزائر إيجار– شركة أسهم
المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر	
نتيكسيس- الجزائر	
سوسيتي جنرال- الجزائر	
البنك العربي - الجزائر- (فرع بنك)	
بي.ن.بي باريباس – الجزائر	
ترست بنك – الجزائر	
بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر	
بنك الخليج - الجزائر	
فرنسا بنك – الجزائر	
كـريدي اقريكـول كـربورات **وانفـستمانت بنـك ألجيري**	
إتش.إس.بي. سي – الجزائر (فرع بنك)	
مصرف السلام – الجزائر	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية العدد 18 الصادرة بتاريخ 26 رجب 1442 هـ الموافق لـ 21 مارس 2020 م. ص: 32.

ب-2- تطور الوكالات البنكية وانتشارها الجغرافي:

من خلال المعطيات المتاحة من طرف بنك الجزائر تمكنا من جمع المعطيات التالية حول تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر بين سنتي 2008 و2017 (آخر تقرير لبنك الجزائر) تلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر

المصارف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
هدد المصارف العمومية	1057	1072	1077	1083	1091	1094	1113	1123	1134	1145
هـــدد وكـــالات المصـــارف الخاصة و المؤسسات المالية	244	252	290	343	301	315	325	346	355	364
عـــدد وكـــالات المؤسســـات المالية					86	85	87	88	88	95
مجمـــوع المصـــارف والمؤســـات المالية	1301	1324	1367	1426	1478	1494	1525	1557	1577	1604

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008 -2017 (آخر تقرير)

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

- ✓ هناك تزايد مضطرد من سنة لأخرى في عدد الوكالات المفتوحة في كافة التراب الوطني.
- ✓ أغلبية فروع المصارف الخاصة تفتح في شمال البلاد وخاصة في المدن الكبرى، أي أنه لا توجد عدالة في توزيع الوكالات الجديدة.
- ✓ أغلبية الفروع المفتوحة في الجنوب الجزائري هي فروع للبنوك العمومية.

الشكل رقم03: تطور عدد الوكالات في الجزائر بين 2008-2017

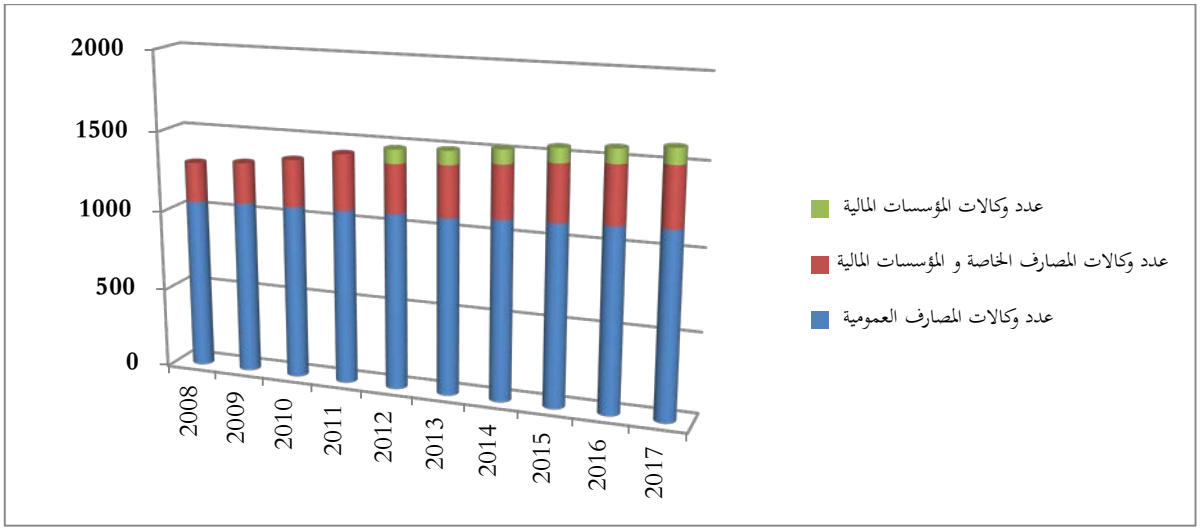

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ب-3- عدد النسمة لكل وكالة:

سنتطرق في الجدول الموالي إلى انعكاس انتشار عدد الوكالات على السكان والنشطين في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

الجدول رقم 06:عدد الوكالات على السكان النشطين في الجزائر (الوحدة: نسمة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد النسمة لكل وكالة	26400	26700	26300	25500	25370	25500	25600	25660	26189	26309
نسبة اليد العاملة النشطة/ الشبابيك المصرفية	8300	7900	7900	7400	7200	8000	7500	7600	7680	7667

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008 -2017 (آخر تقرير)

من خلال هذا الجدول المرتبط بالجدول السابق نلاحظ أنه:

- ✓ رغم زيادة عدد الوكالات أو الفروع إلا أن الساكنة لم تستفد كثيرا من هذا، حيث أنه في سنة 2008 كانت النسبة 26400 شخص لكل وكالة بنكية، وفي سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 26309 فقط، حيث انتقلت عدد الوكالات من 1301 إلى 1604 على التوالى، وهذا راجع إلى زيادة عدد سكان الجزائر حيث كان سنة 2008 حوالي 34.4 مليون نسمة وأصبح سنة 2017 في حدود 40.4 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات.
- ✓ المعيار العالمي هو وكالة لكل 500 نسمة[1]، ذلك ما يصنف ساحتنا البنكية في وضع ضعيف.

[1]. كلمة محافظ بنك الجزائر مع الوسطاء المعتمدين بتاريخ 2020/02/03، منشورات البنك المركزي، ص4.

الشكل رقم 04: تطور عدد السكان لكل وكالة مصرفية

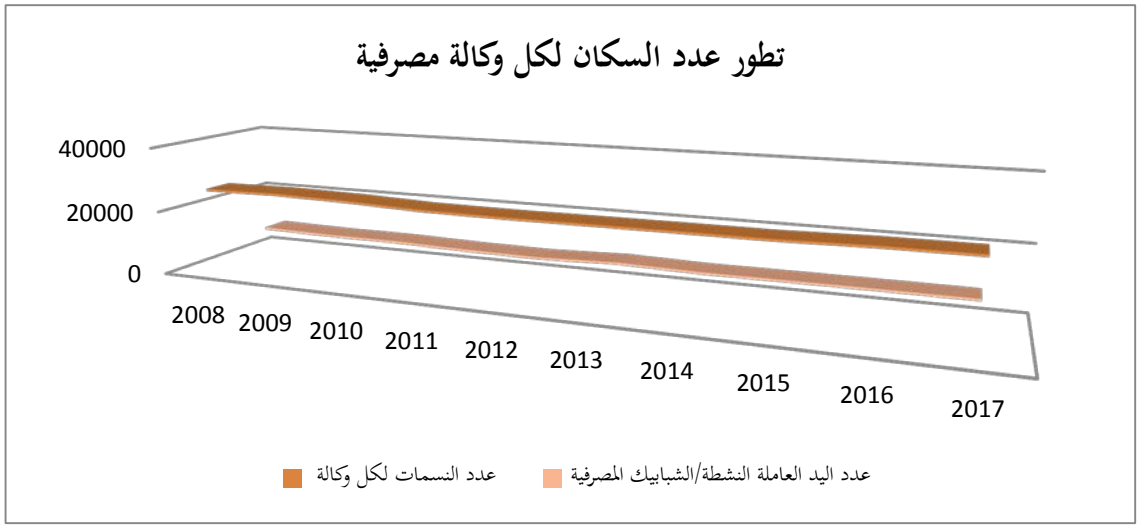

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ب-4- تطور عدد مراكز البريد في الجزائر[1]:

تعد مراكز البريد من أهم المعايير التي يقاس بها مدى انتشار الخدمات المالية للساكنة بحكم قربها، وللخدمات المالية الكثيرة التي تقدمها (خدمات دفع واستلام الأموال، خدمة الدفع عبر الهاتف، خدمات البطاقة الالكترونية...الخ).

والجدول الموالي يبين مدي انتشار مراكز بريد الجزائر، بين سنتي 2008 و2017.

الجدول رقم 07: تطور عدد مراكز البريد في الجزائر خلال الفترة 2008- 2017.

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مراكز بريد الجزائر	3300	3357	3398	3453	3498	3633	3533	3585	3654	3826

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008 -2017 (آخر تقرير)

تتميز مراكز بريد الجزائر على غرار البنوك بالانتشار الواسع عبر كافة مناطق الوطن ومن خلال الجدول الذي يبن تطور عدد هذه المراكز من سنة لأخرى بين سنة 2008 و2017، حيث أنه :

[1]. تأسّس بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 02/43 المؤرخ في 14 جانفي 2002 بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في عام 2003 كي يجمع بريد الجزائر بين المهام العمومية الإدارية وبين الخدمة العمومية الصناعية والتجارية، محافظا في ذلك على مهنه القاعدية والمتمحورة أساسا حول خدمة البريد والطرود والخدمات المالية البريدية. هذا ووضعت المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت وصاية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة. وهي تحظى بالصفة الاعتبارية وبالاستقلالية المالية وتخضع لقواعد القانون العمومي من جهة في نشاطاتها مع الدولة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى.

- في سنة 2008 كان 3300 وسنة 2017 بلغ 3826 مركزا، من خلال هذه الإحصائيات يتبين لنا أن الزيادة والمقدرة بـ 826 مكتب بريد في 10 سنوات كاملة تعتبر ضئيلة نوعا إذا ما قورنت بزيادة عدد سكان البلد في نفس الفترة.
- إن عدد مراكز البريد أكبر بأكثر من الضعف بالمقارنة مع الوكالات البنكية والمالية مجتمعة.

و المنحني البياني التالي يبين ذلك حيث يكون متصاعدا من 2008 إلى غاية 2013، وفي سنة 2014 تنخفض فيه عدد المراكز بـ 100 مركز بريد نتيجة غلق بعض المراكز لإعادة تهيئتها.

الشكل رقم 05: تطور مراكز البريد في الجزائر من 2008 إلى 2017

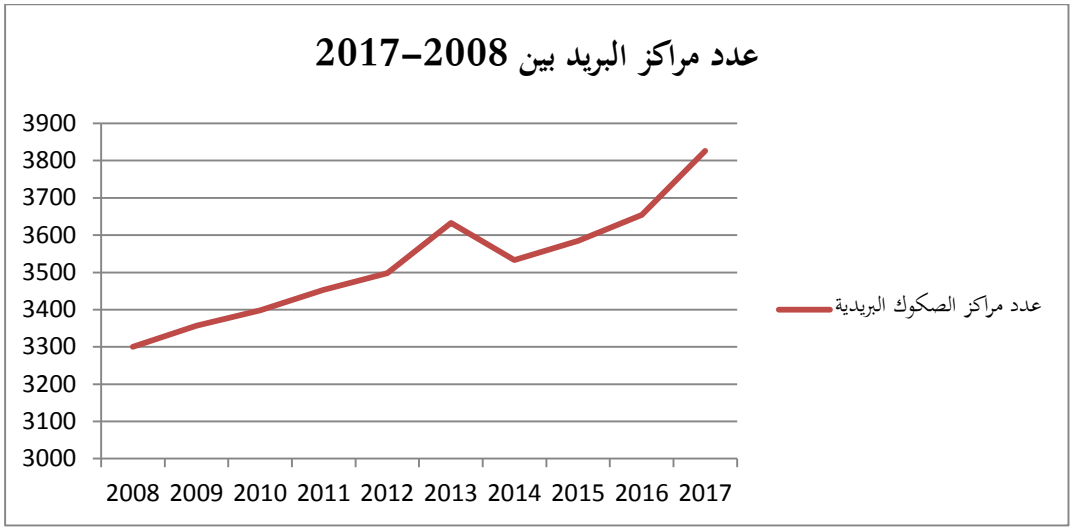

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ب-5- استفادة عدد من المواطنين النشطين لكل وكالة لبريد الجزائر:

إن المواطنين النشطين هو المعيار الأصح والأدق لأنهم الفئة الأكبر التي تستخدم هذه المرافق في أعمالها ونشاطاتها اليومية، والجدول الموالي يبين عدد المستفيدين من كل وكالة لبريد الجزائر.

الجدول رقم 08:استفادة عدد من المواطنين الناشطين لكل وكالة لبريد الجزائر خلال الفترة 2008- 2017.

(الوحدة:نسمة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة اليد العاملة النشطة/ وكالة لبريد الجزائر (نسمة)	3100	3140	3180	3200	3260	3290	3240	3320	3300	3214

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008 -2017 (آخر تقرير)

من خلال الجدول يتضح لنا أنه رغم زيادة عدد الوكالات البنكية منذ سنة 2008 إلا أن نسبة المواطنين النشطة لم يستفيدوا من هذه الزيادة وظل المعدل تقريبا ثابتا من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2008 حوالي 3100 نسمة لكل وكالة لبريد الجزائر، ثم زاد عدد المواطنين النشطين المستفيدين من هذه الوكالات، وأصبح 3214 مواطن نشط مستفيد من وكالة واحدة، وتفسير ذلك يرتبط أساسا في أن زيادة عدد الوكالات لا يتناسب مع زيادة النمو الديموغرافي للبلد.

والشكل البياني التالي يوضح ذلك بشكل جيد:

الشكل رقم 06: نسبة اليد العاملة النشطة لكل وكالة البريد الجزائر

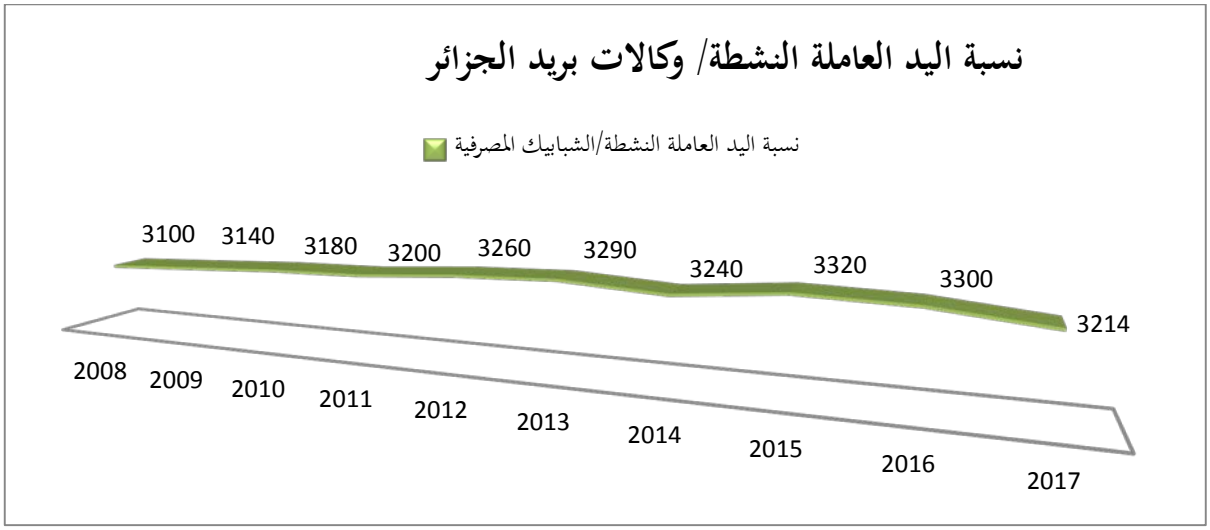

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ب-6- تطور عدد الوكالات المصرفية والبريدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017:

هناك تكامل بين المهام التي تقوم بها كل من الوكالات البنكية ووكالات بريد الجزائر لتعزيز الشمول المالي، لهذا سنقوم الآن بجمع عدد الوكالات المصرفية والبريدية في الجزائر خلال نفس الفترة ما بين 2008- 2017، لنلاحظ مدي مساهمة جميعهم في تقريب الخدمات المالية للساكنة، ونلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: تطور عدد الوكالات المصرفية والبريدية في الجزائر خلال الفترة 2008- 2017.

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجمـوع عـدد وكـالات المصارف وبريد الجزائر	4601	4681	4765	4879	4976	5127	5058	5142	5231	5430

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008-2017 (آخر تقرير)

وسنقوم بتمثيل ذلك بيانيا كالتالي:

الشكل رقم 07: عدد الوكالات المصارف و بريد الجزائر من 2008 الى2017

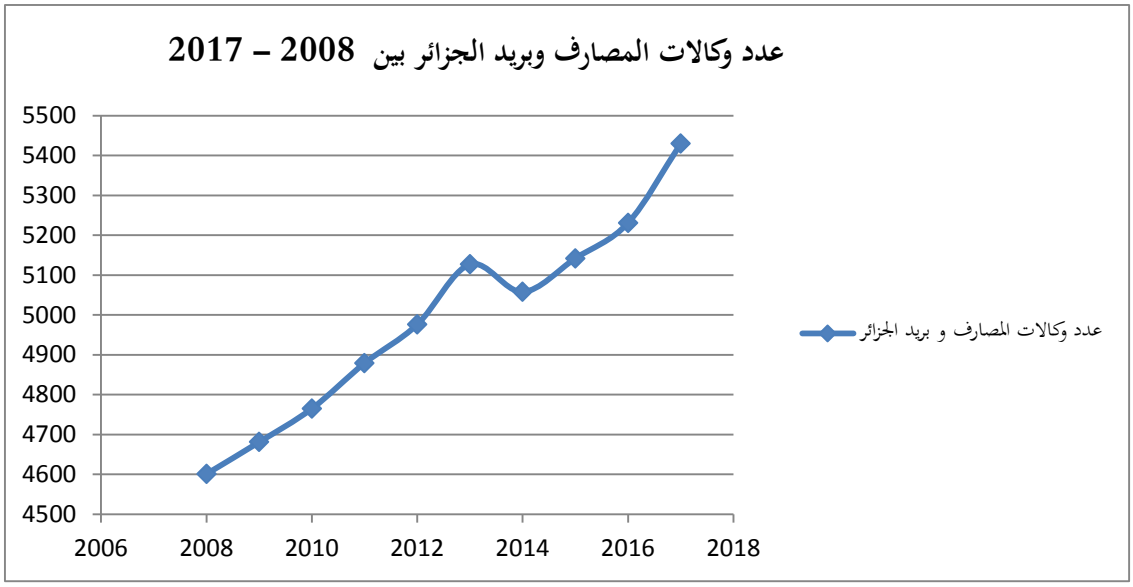

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ت–تطوير نظم الدفع والتسوية: تطوير نظم الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

ث–الاستفادة من التطورات التكنولوجية: العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

يُشار كذلك إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (الإلكتروني)، واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. ولكن على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني.

في الجدول الموالي نقدم إحصائيات عن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) وعدد الصرافات الآلية في الفترة الممتدة بين 2008 إلى 2015 (آخر إحصائية تمكنا من جمعها).

الجدول رقم 10: عدد أجهزة الدفع الاليكتروني و عدد الصرافات الآلية. (الوحدة: وحدة)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد أجهزة الدفع الالكتروني (طرفيات البيع)	1984	2639	2897	3047	2965	2986	2737	3035	غ م	غ م
عدد الصرافات الآلية	544	574	636	647	543	475	539	570	غ م	غ م

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة 2008-2017 (آخر تقرير)

من خلال الجدول يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- هناك تطور تدريجي لعدد الصرافات الآلية من سنة لأخرى، حيث أنه كان 544 صرافا سنة 2008، ليبلغ سنة 2011 (647) صرافا، ليتراجع سنة 2012 و 2013، ليعاود الارتفاع في سنتي 2014 و 2015. وكذلك الأمر بالنسبة لعدد أجهزة الدفع الإلكتروني.
- فقد تضمن الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة كل من "قانون المالية لسنة 2020 "الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020.كذلك هنالك نظام النقد الآلي (الإلكتروني) الذي يتضمن إجراءات تنظم نشاط الفاعلين في مجال النقد الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، تشير المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018[1] إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفع مخصصة لذلك حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني المختلفة عبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعمال، لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي. كما تنص المادة 28 من القانون نفسه على وجوب تأمين موقع الانترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني. كما تنص المادة 29 على خضوع منصات الدفع الإلكتروني لرقابة بنك الجزائر لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادل المعلومات طبقا للأحكام.

وسنقوم بتمثيل الجدول السابق بيانيا كالتالي:

[1]. الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة بتاريخ 20 شعبان 1439 الموافق لـ 2018/05/16 ص ص: 4-10.

الشكل رقم 08: تطور عدد أجهزة الدفع الاليكترونية وعدد الصرافات الآلية

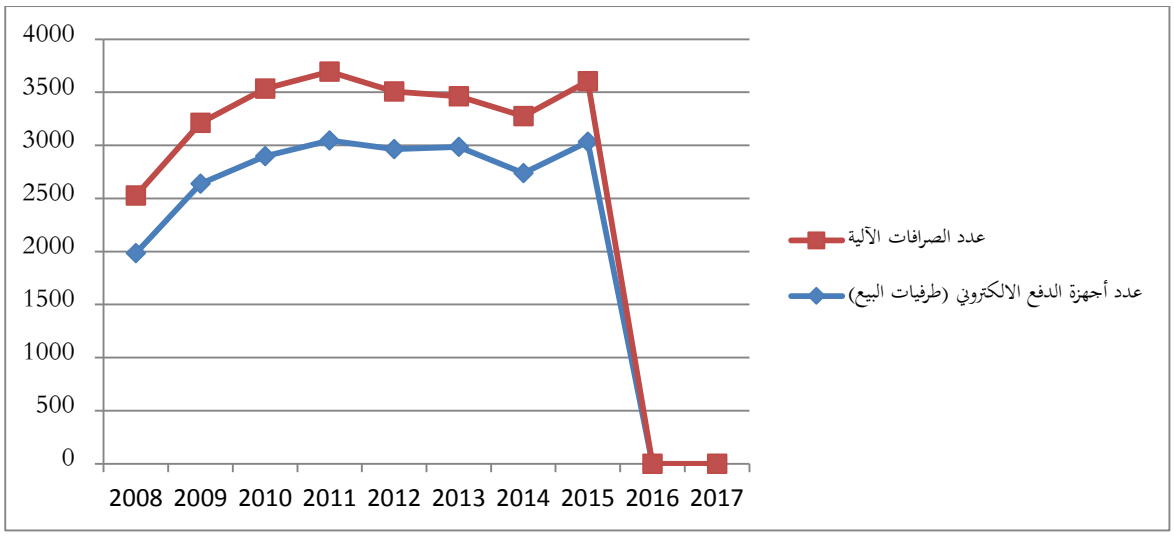

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ج- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية كل منهم.

2- الحماية المالية للمستهلك:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناءا على احتياجات العملاء ومدي تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

- حماية البيانات المالية للعملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

- توفير آليات فعالة للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- توفر اللوائح الرقابية الحمائية للمقترضين من الممارسات غير الآمنة وهذا عبر مجموعة من اللوائح والقوانين.

- إن المزيد من الاقتراض الرسمي، مقابل الاقتراض غير الرسمي، يعتبر جيداً أيضاً بالنسبة للبنوك والمجتمع ككل. فمن جهة، يؤدي تضييق نطاق الاقتراض غير الرسمي إلى زيادة حجم السوق لبيع منتجات البنوك، ومن جهة أخرى، يمكن جمع المعلومات حول المقترضين، ما يمكن مديري البنوك من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر اطلاعاً حول مدى تأهل المقترض. وفي المقابل، يؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار المالي.

- من منظور السياسة الاجتماعية، من الأفضل بكثير تضييق النطاق على الجهات غير الرسمية لإقراض الأموال بهدف الحيلولة دون استغلال تلك الجهات للأفراد.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخدا في الاعتبار مايلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

- تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات. حيث نصت المادة 14 من النظام رقم 20-01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 لبنك الجزائر، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية: " يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية القاعدية الآتية:

1. فتح وإقفال الحسابات بالدينار؛
2. منح دفتر الشيكات؛
3. منح دفتر الادخار؛
4. منح بطاقات بنكية داخلية؛
5. عمليات الدفع نقدا لدى البنك الموطن؛
6. إعداد وتسليم أو إرسال، عند الاقتضاء، كشف حساب سنوي لدى الزبون؛
7. الاطلاع على الحساب عن بعد؛
8. عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك."

هذه العمليات المقدمة أصبحت مجانا وتعتبر نقلة كبيرة لصالح الزبائن وتزيد الشمول المالي في الجزائر.

- مراعاة ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4- التثقيف المالي:

- يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص، والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي المواطنين، وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

- يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات

والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خياراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال مجموعة من المؤشرات المعمول بها من طرف البنك الدولي وهذا من خلال مختلف المسوحات الإحصائية التي قام بها البنك في سنوات 2011، 2014 و2017[1].

1- المؤشر الأول: ملكية واستخدام الحسابات في المؤسسات الرسمية

يقيس هذا المؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة وكنسبة من البالغين (الفئة النشطة) فوق 25 عاما.

أ- ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الدول العربية:

الجدول التالي يبين ملكية الحسابات في الدول العربية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

الجدول رقم 11: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة (الوحدة: %)

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الكويت	86.8	الإمارات العربية	83.7	الإمارات العربية	88.2
2	عمان	73,6	البحرين	81.9	البحرين	82.6
3	قطر	65,9	الكويت	72.9	الكويت	79.8
4	البحرين	64.5	السعودية	69.4	السعودية	71.7
5	الإمارات العربية	59.7	الجزائر	50.5	ليبيا	65.7
6	السعودية	46.4	لبنان	46.9	لبنان	44.8
7	لبنان	37	الصومال	38.7	الجزائر	42.8
8	الجزائر	33.3	تونس	27.3	الأردن	42.1
9	الأردن	25.5	الأردن	24.6	تونس	36.8

[1]. البنك الدولي يقوم بإجراء المسوحات الإحصائية كل 03 سنوات.

10	سوريا	23,2	فلسطين	24.2	مصر	32.1
11	فلسطين	19.4	موريتانيا	22.9	المغرب	28.6
12	موريتانيا	17.5	السودان	15.3	فلسطين	25
13	جيبوتي	12,2	مصر	14.1	موريتانيا	20.9
14	العراق	10.6	العراق	11	العراق	20.3
15	مصر	9.7	اليمن	6,4	الصومال	غ.م
16	السودان	6,9	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	اليمن	3,7	المغرب	غ.م	اليمن	غ.م
18	الصومال	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	ليبيا	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	تونس	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	المغرب	غ.م	قطر	غ.م	قطر	غ.م

المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا عن : The Global Findex Database, World Bank Group :https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم09: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسات مالية رسمية لدي الدول العربية

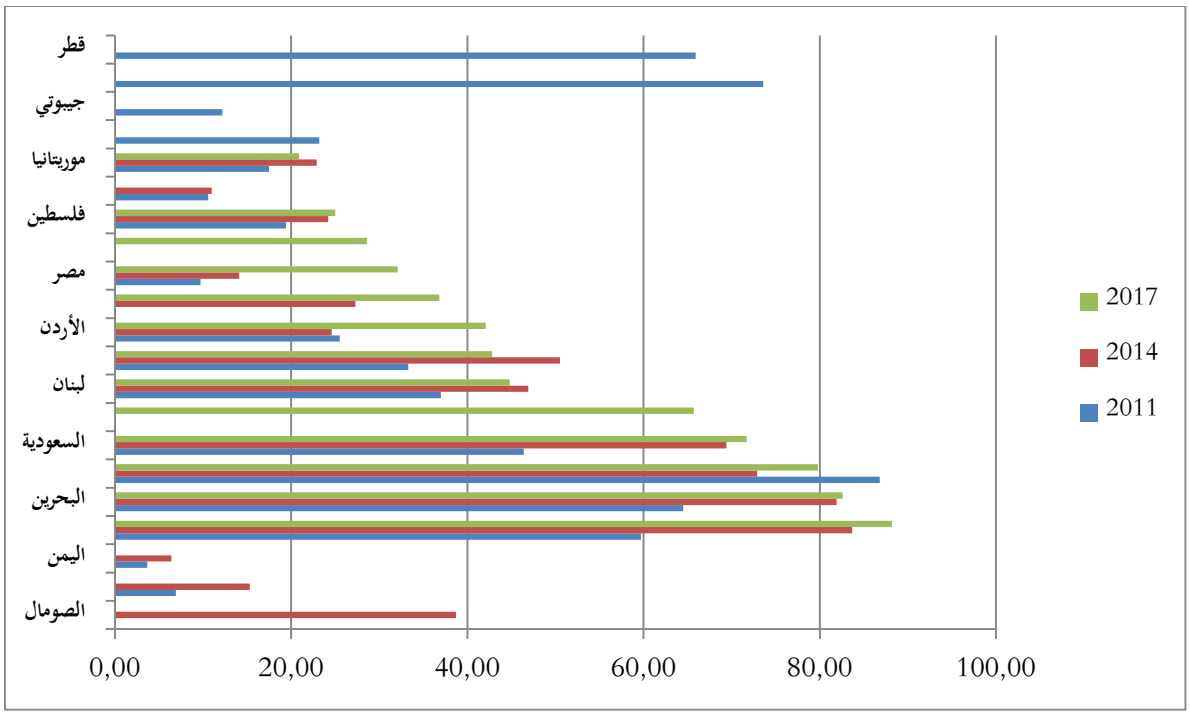

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- تسجل المنطقة العربية أدني مستويات الشمول المالي في العالم حيث يمتلك نحو37 فردا من البالغين حسابات مصرفية، أي حوالي 160مليون عربي والباقي مستبعدين من الخدمات المالية[1].
- المعدل العالمي للذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة خلال السنوات 2011، 2014 و2017 هو50.60% ، 62% ، 68.50% على التوالي.
- تزايد الشمول المالي في المنطقة العربية خلال السنوات 2011، 2014 و2017 حيث أنه خلال سنة 2011 كان (المعدل المتوسط) حوالي 22.2 % فقط من السكان الذين يفوق سنهم عن 15 سنة يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية وانتقلت هذه النسبة إلى حوالي 30.3% سنة 2014 وإلى 37.2 % سنة 2017.
- توجد فروقات بين الدول العربية في معدل الشمول المالي المسجل، حيث حققت كل من الكويت، الإمارات العربية والبحرين أكبر المعدلات خلال السنوات الثلاث بمعدل79.8%، 77.2% و76.3% على التوالي. أما الجزائر فقد حققت معل أقل من المتوسط بمعدل قدر بـ 42.2 % لنفس الفترة.
- تذبذب معدل الشمول المالي بالنسبة لكل الدول العربية، فبالنسبة للجزائر سجل ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011، محتلة المرتبة الثامنة عربيا، إلى 50.5% سنة 2014، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عربيا وسرعان ما تراجعت إلى المرتية السابعة عربيا بنسبة 42.8% سنة 2017. كذلك لبنان وموريتانيا، أما باقي الدول فعرفت تطور من سنة لأخرى. بعود هدا التذبذب على العموم الذي سجله معدل الشمول المالي في الدول خاصة بالنسبة للجزائر إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي
- إن المواطنين اللذين لا يملكون حسابات رسمية لا يعني بالضرورة أنهم فقراء، ولكن يعني أن هناك اقتصاد موازي يتحكم في الاقتصاد الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر (امتلاك حساب مالي للمواطنين أكبر من 15 سنة) لا يعبر بصدق على مستوي الشمول المالي، فغالبية الشباب في بعض الدول وخاصة المغاربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن 25 سنة، كما أن الشاب لا يمكنه فتح حساب بنكي وتسييره دون بلوغ سن 18 سنة كاملة، وهذا ما يفسر تدني مؤشر الشمول المالي لدي بعض الدول مثل الجزائر.

[1]. اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي العدد 458.

ب- ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 25 سنة فما فوق الذين اللذين يملكون حسابات بنكية في المؤسسات المالية الرسمية، ونلخص نتائج مقارنة بين الدول العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة (الوحدة: %)

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الكويت	91,3	الإمارات العربية	88,4	الإمارات العربية	90,7
2	البحرين	74,1	البحرين	85,8	البحرين	85,6
3	عمان	73,6	الكويت	75,2	الكويت	81,3
4	الإمارات العربية	73,2	السعودية	70,9	السعودية	76
5	قطر	66,9	الجزائر	57,5	ليبيا	70,5
6	السعودية	56,9	لبنان	52,2	الأردن	51,3
7	لبنان	42	الصومال	37,2	لبنان	50,2
8	الجزائر	39,9	فلسطين	33,4	الجزائر	48,8
9	الأردن	34,8	الأردن	31,8	تونس	40
10	فلسطين	25,6	تونس	30,5	مصر	39,7
11	سوريا	23,7	موريتانيا	27,2	فلسطين	33,1
12	موريتانيا	20,8	مصر	17,4	المغرب	32,7
13	جيبوتي	15,9	السودان	17	العراق	25,9
14	العراق	11,8	العراق	12	موريتانيا	24,9
15	مصر	10,6	اليمن	9	الصومال	غ.م
16	السودان	7,8	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	اليمن	5,2	المغرب	غ.م	اليمن	غ.م
18	الصومال	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	ليبيا	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	تونس	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	المغرب	غ.م	قطر	غ.م	قطر	غ.م

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا عن : The Global Findex Database, World Bank Group - https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم 10: ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة

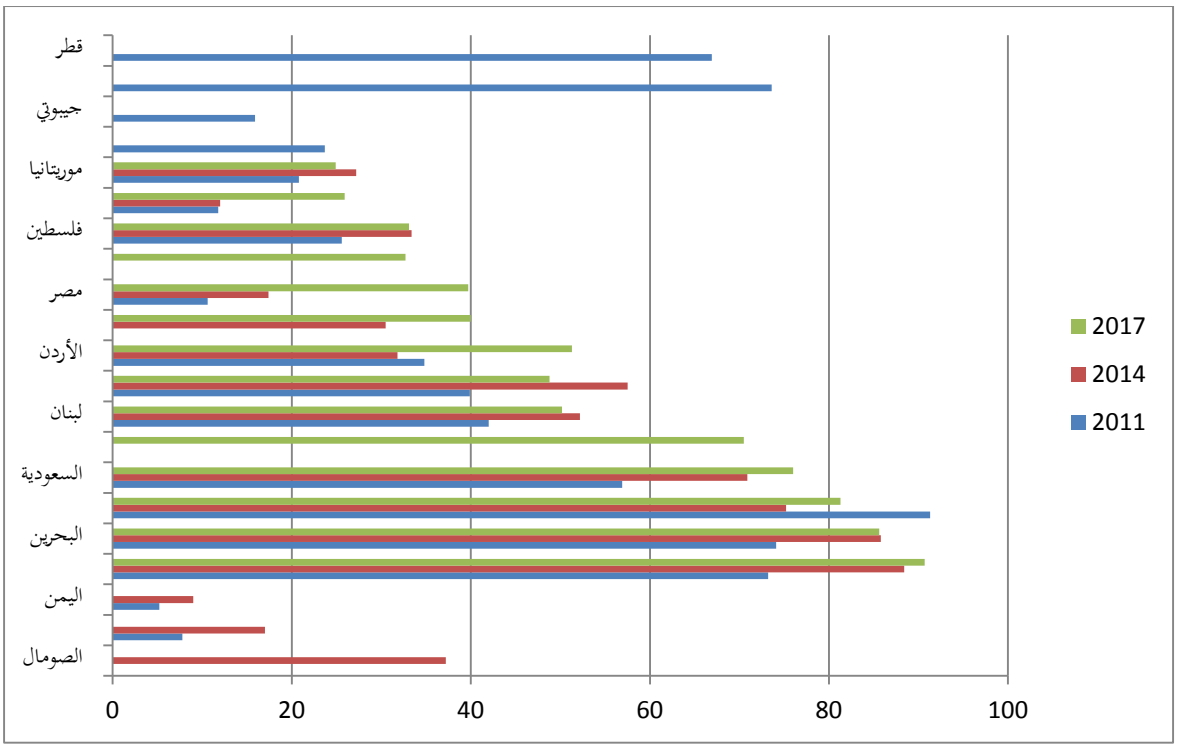

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول السابق

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- المعدل العالمي المؤشر الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة خلال السنوات 2011، 2014 و2017 هو 54.54%، 66.18%، 72% على التوالي.
- تزايد الشمول المالي في المنطقة العربية خلال السنوات 2011، 2014 و2017 حيث أنه خلال سنة 2011 كان (المعدل المتوسط) حوالي 25.7 % فقط من السكان الذين يفوق سنهم عن 15 سنة يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية وانتقلت هذه النسبة إلى حوالي 34.2% سنة 2014 وإلى 42.5 % سنة 2017.
- تحتل الكويت المرتبة الأولى عربيا سنة 2011 بنسبة قدرها 91.3%، والجزائر في المرتبة الثامنة بنسبة 39.9%، أما في سنة 2014 فاحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة قدرها 88.4% متقدمة عن الكويت التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة، أما الجزائر فاحتلت المرتبة الخامسة متقدمة على باقي الدول المغاربية، أما في سنة 2017 بقيت الريادة دائما للدول الخليجية، مع تراجع الجزائر في الترتيب إلى المرتبة الثامنة بنسبة قدرها 48.8%، كما تجدر الإشارة إلى هذا الترتيب غير دقيق لأن المسح لم يشمل كل الدول خلال تلك السنوات كدولة قطر

2- المؤشر الثاني: الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، ونلخص نتائج مقارنة بين الدول العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم13: نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة (**الوحدة: %**)

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الكويت	40,3	البحرين	34,7	البحرين	30,7
2	قطر	25,4	الإمارات العربية	32,1	الإمارات العربية	29,7
3	عمان	22,6	الكويت	25,5	الكويت	26,6
4	الإمارات العربية	19,2	لبنان	17,5	لبنان	21,2
5	السعودية	17,2	السعودية	15,5	تونس	18,3
6	لبنان	17,1	الجزائر	13,8	ليبيا	17,1
7	البحرين	16,3	موريتانيا	10,6	السعودية	14,3
8	الأردن	8,3	تونس	10,3	الجزائر	11,4
9	موريتانيا	6,4	السودان	7,5	الأردن	10,1
10	فلسطين	5,5	فلسطين	5,1	موريتانيا	9,1
11	العراق	5,4	مصر	4,1	المغرب	6,3
12	سوريا	5,1	الأردن	3,8	مصر	6,2
13	الجزائر	4,3	العراق	3,5	فلسطين	6
14	السودان	3,4	الصومال	2,8	العراق	1,6
15	جيبوتي	3,4	اليمن	0,8	الصومال	غ.م
16	اليمن	1,1	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	مصر	0,7	قطر	غ.م	اليمن	غ.م
18	الصومال	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	ليبيا	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	تونس	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	المغرب	غ.م	المغرب	غ.م	قطر	غ.م

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا عن : The Global Findex Database, World Bank Group https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم11: نتائج مقارنة بين الدول العربية لنسبة الادخار للبالغين من 15 سنة

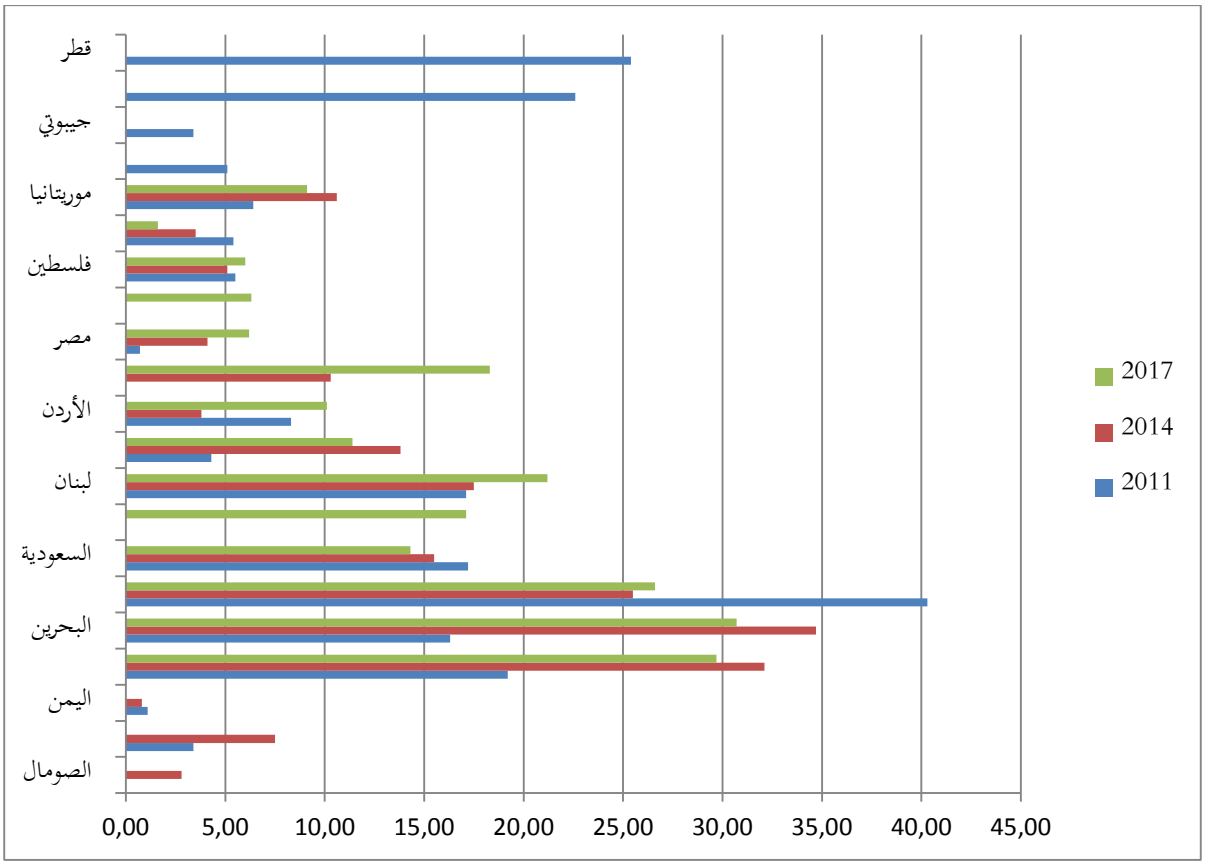

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- المعدل العالمي لمؤشر نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة خلال السنوات 2011، 2014 و2017 هو 22.38 % ، 27.35% ، 26.68% على التوالي.
- أن قيمة المؤشر سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر، الإمارات العربية، مصر وموريتانيا خلال السنتين 2011 و2014 حيث كانت (4.3%-13.8%)، (19.2%-32.1%)، (0.7%-4.1%) و(6.4%-10.6%) على التوالي.
- انخفاض في المؤشر يشمل تقريبا كل الدول سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 فالجزائر انخفض مؤشرها من 13.8% محتلة المرتبة السادسة إلى 11.4% لتحتل المرتبة الثامنة، ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة للإمارات العربية العراق، السعودية والبحرين في حين نجد ارتفاع في بعض الدول غير النفطية كتونس، لبنان وفلسطين..

وبشكل عام يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو سعي المؤسسات المالية إلى جذب أكبر عدد من المدخرين، وهذا من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

3- المؤشر الثالث: الاقتراض

3-1 الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية

يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة الدول العربية في السنوات 2011، 2014 و2017 غي الجدول التالي:

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الإمارات العربية	10.80	البحرين	21,3	الإمارات العربية	18,9
2	البحرين	21,9	لبنان	15,6	البحرين	16,8
3	الكويت	20,8	الإمارات العربية	15,4	لبنان	16,6
4	سوريا	13,1	الكويت	14,1	الأردن	16,6
5	قطر	12,6	الأردن	13,6	الكويت	16,5
6	لبنان	11,3	السعودية	12,2	السعودية	11,2
7	عمان	9,2	تونس	8	تونس	8,5
8	العراق	8	موريتانيا	7,7	موريتانيا	7,5
9	موريتانيا	7,8	مصر	6,3	مصر	6,3
10	الأردن	4,5	السودان	4,2	فلسطين	5,2
11	جيبوتي	4,5	فلسطين	4,2	ليبيا	4,7
12	فلسطين	4,1	العراق	4,2	الجزائر	3
13	مصر	3,7	الجزائر	2,2	العراق	2,8
14	السعودية	2,1	الصومال	2	المغرب	2,6
15	السودان	1,7	اليمن	0,4	الصومال	غ.م
16	الجزائر	1,5	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	اليمن	0,9	المغرب	غ.م	اليمن	غ.م
18	الصومال	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	ليبيا	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	تونس	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	المغرب	غ.م	قطر	غ.م	قطر	غ.م

الجدول رقم 14: الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية (الوحدة: %)

المصـــدر: مـــن إعـــداد الطـــالبين اعتمـــادا عـــن : The Global Findex Database, World Bank Group

https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم12: الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية

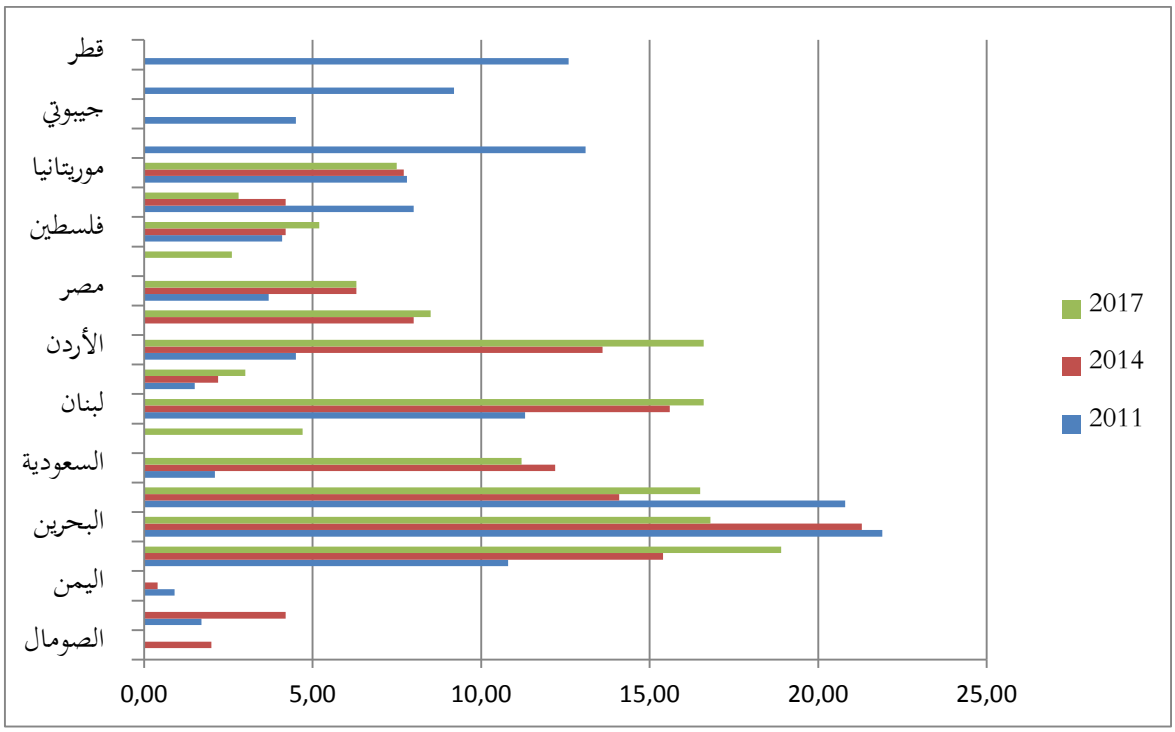

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- المعدل العالمي لمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة اقترضوا أموالاً خلال الإثني عشر شهراً السابقة للدراسة المسحية التي أجراها البنك الدولي خلال السنوات 2011، 2014 و2017 هو09.30% ، 10.90% ، 10.82% على التوالي.
- تفاوت بين الدول في مؤشر الاقتراض، حيث أن النسب الكبيرة سجلت في دول مجلس التعاون الخليجي، والنسب الضعيفة سجلت لدى الدول المغاربية.
- انخفاض هذا المؤشر في بعض الدول كالجزائر والمغرب، راجع بالأساس إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى القطاع غير الرسمي (وابتعادا أيضا من البنوك الربوية). ولكن الاعتماد الزائد على المصادر غير الرسمية للاقتراض قد يتضمن فهماً غير كافٍ للتكاليف المالية والفوائد المركبة. رغم تفضيلها من طرف بعض المقترضين حيث إن أسعار الفائدة تكون أقل في تلك الحالة.
- مستويات الاقتراض من المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تعد أكبر من المقاييس العالمية، إلا أن هذه النتيجة الإيجابية قد تخفي وراءها واقعاً تعتريه أوجه القلق.. ومن شأن المستويات المرتفعة من الاقتراض زيادة المخاوف المتعلقة بمدى قدرة الأفراد على التخطيط ووضع الميزانيات على نحو سليم.

- تشترط اللوائح الرقابية أن ينفق المقترضون نسبة معينة من رواتبهم (هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى)، على خدمة قروضهم. وهو نوع من أنواع التقييد.

الشكل رقم 13: نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن (15) عام خلال عامي 2014 و2017

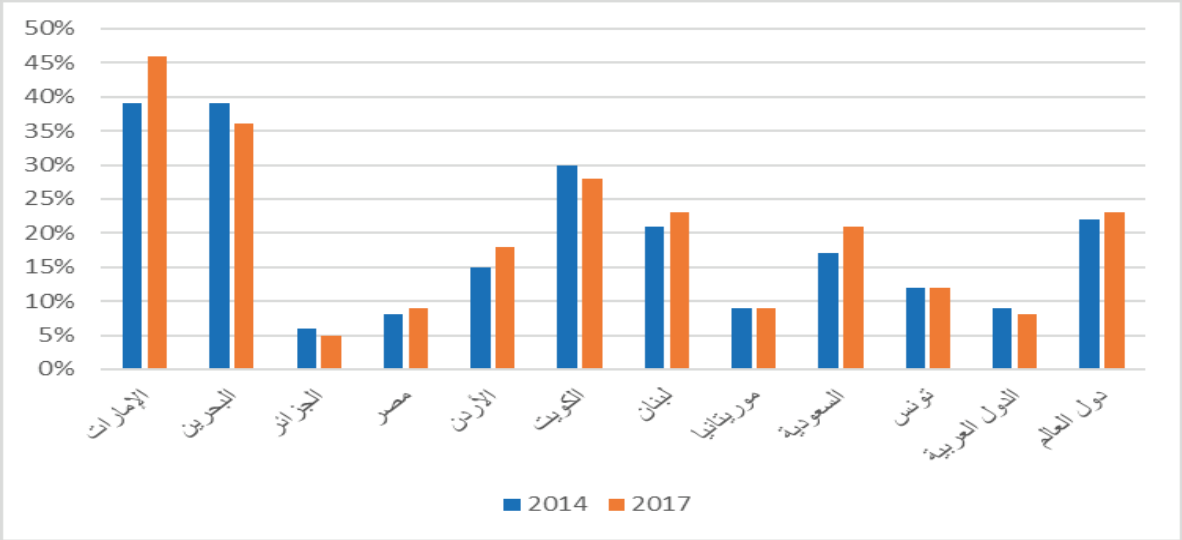

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

3-2- الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية وبطاقات الائتمان

يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية وبطاقات الائتمان، وتلخص نتائج مقارنة الدول العربية في السنوات 2011، 2014 و2017 غي الجدول التالي:

الجدول رقم 15: الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية وبطاقات الائتمان

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الصومال	غ.م	الإمارات العربية	39,4	تونس	11.7
2	السودان	غ.م	البحرين	38,7	الإمارات العربية	46,1
3	اليمن	غ.م	الكويت	30,3	البحرين	36,3
4	الإمارات العربية	غ.م	لبنان	20,8	الكويت	28,5
5	البحرين	غ.م	السعودية	17,4	لبنان	22,6
6	الكويت	غ.م	الأردن	14,5	السعودية	22,1
7	السعودية	غ.م	تونس	12	الأردن	17,8

8	ليبيا	غ.م	موريتانيا	9,1	موريتانيا	9,2
9	لبنان	غ.م	مصر	7,7	مصر	8,8
10	الجزائر	غ.م	الجزائر	5,8	ليبيا	8,4
11	الأردن	غ.م	العراق	5	فلسطين	7,2
12	تونس	غ.م	فلسطين	4,7	الجزائر	5
13	مصر	غ.م	السودان	4,2	العراق	3,1
14	المغرب	غ.م	الصومال	2,1	المغرب	2,6
15	فلسطين	غ.م	اليمن	0,6	الصومال	غ.م
16	العراق	غ.م	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	موريتانيا	غ.م	المغرب	غ.م	اليمن	غ.م
18	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	عمان	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	قطر	غ.م	قطر	غ.م	قطر	غ.م

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا عن : The Global Findex Database, World Bank Group https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم 14: نسبة الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية وبطاقات الائتمان

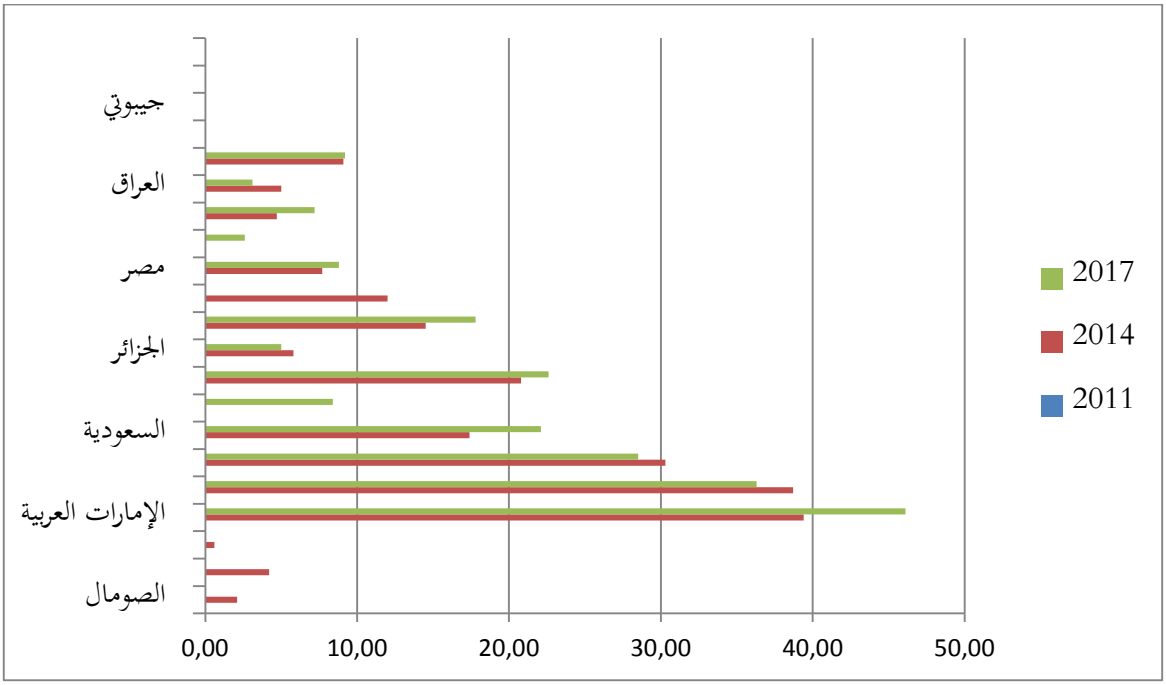

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- المعدل العالمي لمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة اقترضوا أموالاً واستعملوا بطاقة الائتمان خلال الاثني عشر شهراً السابقة للدراسة المسحية التي أجراها البنك الدولي خلال السنتين 2014 و2017 هو 22.26% ، 22.50% على التوالي.
- تفاوت بين الدول في مؤشر الاقتراض واستعمال بطاقات الائتمان، حيث أن النسب الكبيرة سجلت في دول مجلس التعاون الخليجي دائما، والنسب الضعيفة سجلت لدى الدول المغاربية.
- انخفاض هذا المؤشر في بعض الدول كالجزائر والمغرب، راجع بالأساس إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى القطاع غير الرسمي وضعف البنية التحتية.
- مستويات الاقتراض من المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تعد أكبر من المعدل العالمي، فالإمارات العربية والبحرين سجلتا أكبر معدل بـ 39.40%، 38.70% لكل منهما في سنة 2014، و46.10%، 36.3% لسنة 2017 على التوالي.

4- المؤشر الرابع: إجراء عمليات المدفوعات الرقمية

يقيس هذا المؤشر نسبة البالغين اللذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية، والجدول الموالي يبين ذلك بين سنتي 2014-2017.

الجدول رقم 16: إجراء العمليات الرقمية

الترتيب	الدولة	2011	الدولة	2014	الدولة	2017
1	الصومال	غ.م	الإمارات العربية	76,1	الإمارات العربية	84
2	السودان	غ.م	البحرين	69,2	البحرين	77,3
3	اليمن	غ.م	الكويت	63,8	الكويت	74,8
4	الإمارات العربية	غ.م	السعودية	49,1	السعودية	61,2
5	البحرين	غ.م	الصومال	38,3	لبنان	33,1
6	الكويت	غ.م	لبنان	31,9	الأردن	32,5
7	السعودية	غ.م	الجزائر	25,4	ليبيا	31,8
8	ليبيا	غ.م	موريتانيا	17,3	تونس	29,4
9	لبنان	غ.م	تونس	17	الجزائر	26
10	الجزائر	غ.م	الأردن	13	مصر	22,8

11	الأردن	غ.م	فلسطين	12,1	العراق	19,1
12	تونس	غ.م	السودان	11,9	المغرب	16,7
13	مصر	غ.م	مصر	7,9	موريتانيا	15,7
14	المغرب	غ.م	العراق	3,8	فلسطين	14,2
15	فلسطين	غ.م	اليمن	2,8	الصومال	غ.م
16	العراق	غ.م	ليبيا	غ.م	السودان	غ.م
17	موريتانيا	غ.م	المغرب	غ.م	اليمن	غ.م
18	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م	سوريا	غ.م
19	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م	جيبوتي	غ.م
20	عمان	غ.م	عمان	غ.م	عمان	غ.م
21	قطر	غ.م	قطر	غ.م	قطر	غ.م

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا عن : The Global Findex Database, World Bank Group https://globalfindex.worldbank.org/

الشكل رقم 15:نسب اجراء العمليات الرقمية

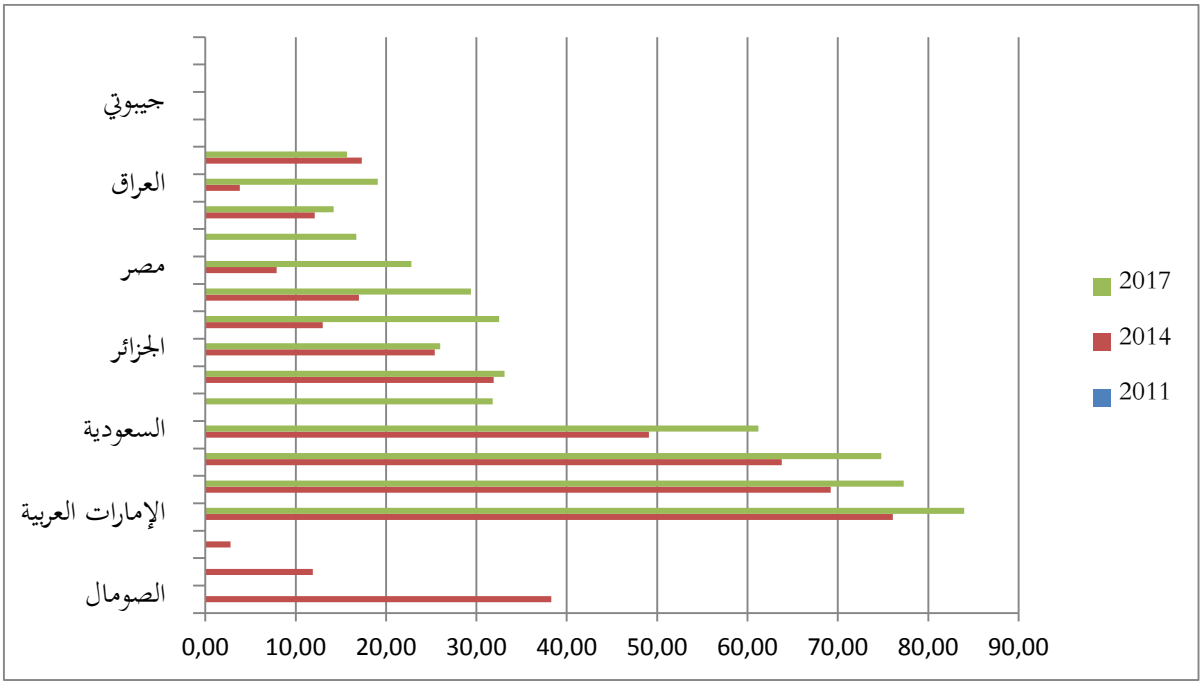

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- المعدل العالمي للذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية بين سنتي 2014 و2017 هو41.47%، 52.26% على التوالي.

- إن نسبة البالغين في دول مجلس التعاون الخليجي اللذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية بين 2014-2017 (دفعا أو استلاما)، يحتلون المراتب الأولى عربيا في كل من الإمارات، البحرين، الكويت والسعودية بنسب 84%، 77.3%، 74.8%، 61.2% على التوالي في سنة 2017. أما الجزائر فقدرت بـ 26% وراء تونس بنسبة 29.4%، وتسبق كل من مصر والمغرب ويرجع ذلك إلى تفاوت المؤسسات المالية لتلك الدول في تقديم الخدمات المالية الالكترونية للمتعاملين.
- غياب إحصائيات بعض الدول، خاصة الدول الفاعلة كقطر يجعل من هذا الترتيب ترتيبا نسبيا.

4-1- القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية:

وفي هذا الإطار ومن خلال قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX) ستقوم بذكر القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 16 : القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

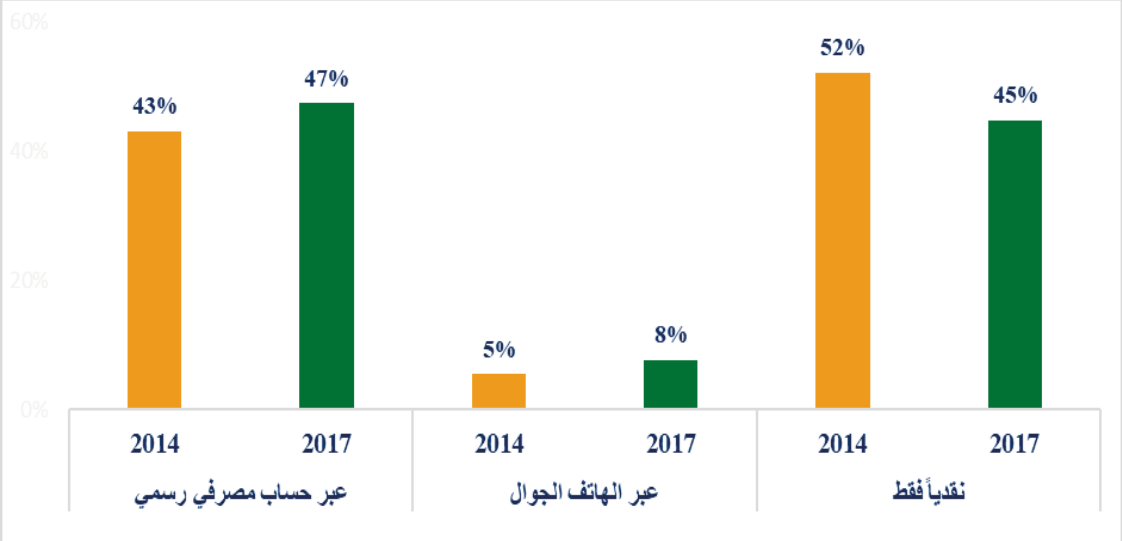

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

حيث يتضح ما يلي:

- زيادة الاعتماد على الدفع عبر حساب مصرفي بين 2014 و2017 زاد بـ 3%، وهذا يدل أن أكثر من 50% من المعاملات لا تتم عبر القنوات الرسمية.
- في سنة 2014 أكثر من 50% من التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية تتم نقدا، وفي سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 45% فقط، وهو انخفاض طفيف.

- أما فيما يخص التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية عبر الهاتف الجوال فهذه الدول لا تزال ضعيفة جدا، أي أن هذه التقنية لا تزال جديدة منذ سنة 2014 حيث كانت في حدود 5% وزادت بـ 3% لتصبح 8% سنة 2017 فقط.

في الشكل الموالي سنقوم بالتفصيل في القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017 من خلال استلام الأجور ، استلام التحويلات الحكومية، دفع الفواتير وإرسال أو استلام الحوالات المحلية.

الشكل رقم 17 : القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

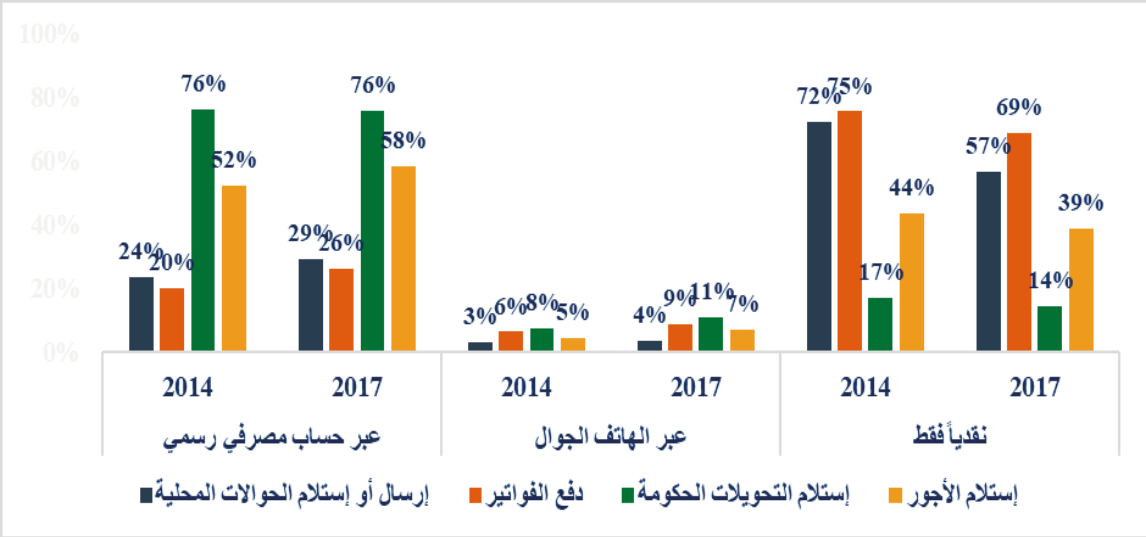

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

5- مسؤوليات ودور البنوك المركزية:

تهدف السياسة العامة للبنك المركزي إلى الحفاظ على قيمة عملة البلد وثقة الجمهور فيها. وبشكل عام، تحتاج النقود أن تنتقل بأمان وبسرعة وبدون تكلفة عالية عبر أنظمة للدفع والتسوية الفعالة. ولهذا فإن هدف البنك المركزي يتضمن الاستخدام الآمن والفعال للعملة كوسيلة للتبادل في معاملات الدفع، وهي العملية التي تشكل الأساس لثقة المواطنين في عملتهم.

وفي ما يخص نظم الدفع والتسوية، فإن البنك المركزي يهدف أساسا إلى:

- منع المخاطر النظامية مما يحافظ على الاستقرار المالي؛
- تعزيز كفاءة وسائل الأداء ونظم الدفع؛
- ضمان أمن استخدام النقود وثقة الجمهور فيها بصفتها أصل للتسوية؛

- وحماية قناة الانتقال بالنسبة للسياسة النقدية .

لتحقيق هذه الأهداف، يكون للبنك المركزي أدوارا متنوعة وبقدرات مختلفة :

- **دور المشغل**: حيث يمتلك ويدير البنك المركزي المرافق التي تقدم خدمات الدفع وخدمات مقاصة وتسوية المدفوعات، وهذا عادة ما ينطوي على الاحتفاظ بحسابات المشاركين وتقديم الخدمات المتصلة بالتسوية.
- **دور المشرف** (Oversight): حيث يقوم البنك المركزي بإدخال التغييرات والتحسينات بغية ضمان الأمان والفعالية لنظم الدفع والتسوية، وهذا عادة ما ينطوي على رصد دقيق وتقييم للنظم القائمة والمخطط لها على أساس معايير محددة للرقابة.
- **دور المحفز**: حيث يلعب البنك المركزي دورا هاما في مبادرات القطاع الخاص كشريك فيها أو كميسر لها، وذلك من أجل إنشاء نظم الدفع ومقاصة وتسوية المدفوعات ولوضع معايير السوق والممارسات التي تسهل الكفاءة بشكل عام لترتيبات المقاصة وتسوية المدفوعات.
- **دور المستخدم**: حيث يجوز للبنك المركزي أيضا أن يكون أحد المشاركين في النظم التي تملكها وتديرها أطراف خارجية. وعلى سبيل المثال، غالبا ما يستخدم البنك المركزي نظم تسوية الأوراق المالية لتقديم ضمانات في عمليات الائتمان وعمليات السوق الخاصة به، فضلا عن تقديم وتلقي المدفوعات المرتبطة به أو نيابة عن عملائه (مثل الحكومة والإدارات العامة أو البنوك المركزية الأجنبية).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل وبالاعتماد على المعطيات المتاحة من طرف بنك الجزائر و المتمثلة في شكل تقارير سنوية يصدرها من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017 (آخر تقرير)، والتي من خلالها تمكنا من معرفة الدور الذي يقوم بنك الجزائر من اجل الرفع وتعزيز الشمول المالي و بالاعتماد على استراتيجيات فعالة نسعى من خلالها للقيام بتوفير بنية مالية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتحقيق بيئة ملائمة له و إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم نشاط المؤسسات المالية من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية مع الاستفادة من التطورات التكنولوجية وتطوير نظم الدفع والتسوية كما يقوم بإعداد اللوائح الرقابية والحمائية للمقترضين.

كما تم عرض واقع الشمول المالي في الجزائر والدول العربية من خلال مجموعة من المؤشرات المعمول بها من طرف البنك الدولي وهذا بالاعتماد على مختلف المسوحات الإحصائية التي قام بها البنك الدولي في سنوات 2011، 2014 و2017. وقمنا بإبراز مكانة الجزائر بالنسبة للدول العربية من مؤشر لآخر.

نتائج الدراسة

اختبار الفرضيات:

من دراستنا توصلنا لما يلي:

1. نعم لقد ساهم بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، ولقد مكنت سياسته نوعا ما من تعزيز الشمول المالي .
2. بنك الجزائر ليس المسؤول الوحيد عن تعزيز الشمول المالي في الجزائر بل هناك هيئات ووزارات تساهم وتعزز الشمول المالي في البلد.
3. لا تحتل الجزائر المراتب الأولى في مجال تعزيز الشمول المالي مقارنة بالدول العربية بل تحتل المراتب الوسطى.
4. تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الشمول المالي مقارنة بدول العالم، فهناك الكثير من الدول الإفريقية تقدمت كثيرا علينا.

نتائج الدراسة:

مما سبق وعلى ضوء ما تم عرضه توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عملية استخدام الموزعات الآلية ونهائيات نقاط البيع بدأت تتوسع وتتحسن بصفة كبيرة وهذا ما سيساهم في زيادة الشمول المالي، خاصة بقانون المالية لسنة 2020 الذي أرغم جميع التجار على استعمالها قبل 31 ديسمبر 2020؛
- لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعبدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الدول المتقدمة وحتى بع ض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع؛
- هناك العديد من العوامل التي تحول دون تطور التعامل باستخدام البطاقات البنكية في الجزائر منها ما هو تقني ومنها ما هو بشري، لكن يمكن إرجاع السبب الرئيس إلى نقص الوعي والثقافة اللازمة وحتى الثقة لاعتماد مثل هذه الوسائل.
- **خدمة تسديد الفواتير عبر الموزع الآلي للأوراق النقدية والهاتف النقال والانترنيت:** أصبح من الممكن تسديد بعض الفواتير باستخدام الموزعات الآلهة للأوراق النقدية، كون شركات الهاتف وتوزيع المياه والكهرباء مهتمة بدفع فواتيرها من خلال الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ناهيك عن وجود إمكانية للدفع عبر شبكة الإنترنيت والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم عدد من الاقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- على السلطات النقدية في الجزائر أن تعمل على تطوير وسائل الدفع (كالدفع عن طريق الهاتف المحمول) لمجاراة الحركية الكبيرة في العالم وبالتالي زيادة الشمول المالي؛
- أهمية الحملات الدعائية والتحسيسية لتشجيع استعمال البطاقات البنكية وتشجيع الزبائن على استخدامها وتقبلها كونها وسيلة سحب ودفع آمنة و موثوق منها؛

- يشكل ضعف فهم لغة التكنولوجيات أهم عائق يقف أمام انتشار استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر لذلك فإنه ينبغي على المصارف وضع برامج تسهم في توعية العملاء خاصة تلك المرتبطة بالخدمات المعقدة والمعروضة لأول مرة، بحيث تصبح سهلة ومفهومة لكل فئات العملاء؛

آفاق الدراسة:

بينت هذه الدراسة آفاق جديدة للبحث في الموضوع من أهمها:

- دور البيئة التشريعية المواتية لزيادة الشمول المالي في الجزائر؛
- دور وزارة المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- دور مؤسسة SATIM في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالبنوك الربوية.

الخـاتمة

الخاتمة:

يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فحسابها يسمح بالادخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات. وفي مواجهة الأزمات المالية.

فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي الصارخ خاصة في السنوات القليلة الماضية، مما عمل على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين.

قائمة المصادر
و المراجع

المصادر والمراجع:

1. اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي، منشورات، العدد 458.
2. احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟، مصر، 2017، متاح على الموقع الالكتروني: https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona
3. الأمر رقم (01 -01) المؤرخ في 27 /02 /2001 المعدل والمتمم للقانون رقم (90 -10) المادة (19).
4. الأمر رقم(03 -11) المؤرخ في 2001/02/21 المعدل والمتمم للقانون رقم (90-10)، المادة (27).
5. البنك المركزي المصري، النشرة التعريفية، الشمول المالي، البنك المركزي المصري.
6. الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة بتاريخ 20 شعبان 1439 الموافق لـ 16/05/2018 ص ص: 4-10.
7. الجريدة الرسمية، العدد 52، الأمر 03-11، بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 09.
8. الجريدة الرسمية العدد 18 الصادرة بتاريخ 26 رجب 1442 هـ الموافق لـ 21 مارس 2020.
9. النشرة التعريفية للشمول المالي من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf
10. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015.
11. بباس منيرة وفالى نبيلة، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني –، ورقة بحثية، للمؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية يومي 17-18 ديسمبر 2019 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.
12. بطاهر بختة وعقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، – تجارب بعض البلدان العربية–، مداخلة، الملتقي الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، عين الدفلى، 2018.
13. بن قيدة مروان و د. بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مقال، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص90.
14. بنك الجزائر، النشرة التعريفية، الشمول المالي، الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz
15. تدر شحدت حمدان وماجد أبودية، أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، 2018.
16. حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية اتجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017.
17. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2014،

18. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق الحديثة المحاسبية، دار وائل، عمان، 1998.

19. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، دراسة، فلسطين، 2016.

20. صورية شنبي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية (، مقال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد 2، 2018، ص 104-129.

21. عبو عمر وخلج آمنة، النظام المالي والمصرفي الإسلامي: المفهوم والأسس، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، 2019، ص ص: 2873، 2883.

22. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015.

23. كمال زيتوني، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات، جامعة المسيلة 2016-2017.

24. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول الدالي في الدول العربية، 2015.

25. محافظ بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر مع الوسطاء المعتمدين بتاريخ 2020/02/03، منشورات البنك المركزي، 2020.

26. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة الأولى، عمان 2007،.

27. معهد الدراسات المصرفية نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي، السلسلة الثامنة، العدد7، الكويت، فبراير 2016.

28. نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق.2018.

29. يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

30. Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia, 2013.
31. Amidzic,et.al , Assessing Countries, Financial Inclusion Standing: A New Composite Index, 2014.
32. Andrianaiva & Kpodar, Financial Inclusion and Growth: Evidence form African Countries, 2011
33. CGAP, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor, 2011.
34. Demirguc-Kunt & Klapper, Measuring Financial Inclusion, 2013.
35. Mazer et al, The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries, 2011.
36. Park & Mercado. Jr, Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality in Developing Asia.2015

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الدول الأعضاء في التحالف الدولي للشمول المالي AFI

1

AFI Official Members

Total Countries	**88**
Total Institutions	**99**
Principal Members	**82**
Associate Members	**17**

Country	Principal Members	Associate Members
Afghanistan	Da Afghanistan Bank	
Angola	Banco Nacional de Angola	
Armenia	Central Bank of Armenia	
The Bahamas	Central Bank of The Bahamas	
Bangladesh	Bangladesh Bank	Insurance Development and Regulatory Authority of Bangladesh
		Microcredit Regulatory Authority
		Ministry of Finance of Bangladesh
Belarus	National Bank of the Republic of Belarus	
Bhutan	Royal Monetary Authority of Bhutan	
Burkina Faso	Ministère de l'Economie et des Finances du Burkina Faso	
Burundi	Banque de la République du Burundi	
Cambodia	National Bank of Cambodia	Securities and Exchange Commission of Cambodia
China	People's Bank of China	
	China Banking Regulatory Commission (CBRC)	
Colombia		Banca de las Oportunidades
Congo (Democratic Republic)	Banque Centrale du Congo	
Costa Rica	Superintendencia General de Entidades Financieras de Costa Rica	
Côte d'Ivoire	Ministère de l'Économie et des Finances de la Côte d'Ivoire	
Ecuador	Superintendencia de la Economía Popular y Solidaria de Ecuador	
Egypt	Central Bank of Egypt	
El Salvador	Banco Central de Reserva de El Salvador	
Ethiopia	National Bank of Ethiopia	
Eswatini	Ministry of Finance - Eswatini	Central Bank of Eswatini
Fiji	Reserve Bank of Fiji	
The Gambia	Central Bank of The Gambia	
Ghana	Bank of Ghana	
	Ministry of Finance and Economic Planning, Ghana	
Guinea	Banque Centrale de la République de Guinée	
Haiti	Banque de la République d'Haiti	
Honduras		Comisión Nacional de Bancos y Seguros de Honduras
India	Reserve Bank of India	
Jordan	Central Bank of Jordan	
Kazakhstan	National Bank of Kazakhstan	
Kenya	Central Bank of Kenya	Sacco Societies Regulatory Authority (SASRA) Kenya
		Retirement Benefits Authority of Kenya

Country	Principal Members	Associate Members
Kyrgyz Republic	National Bank of the Kyrgyz Republic	State Service of Regulation and Supervision for Financial Markets under the Government of the Kyrgyz Republic
Lesotho	Central Bank of Lesotho	
Liberia	Central Bank of Liberia	
Madagascar	Banque Centrale de Madagascar	
	Direction Générale du Trésor, Ministère des Finances et du Budget, Madagascar	
Malawi	Reserve Bank of Malawi	
Malaysia	Bank Negara Malaysia	
Maldives	Maldives Monetary Authority	
Mauritania	Banque Centrale de Mauritanie	
Mexico	Comisión Nacional Bancaria y de Valores (CNBV)	
Mongolia	Financial Regulatory Commission of Mongolia	
Morocco	Bank Al-Maghrib	
Mozambique	Banco de Moçambique	
Namibia	Bank of Namibia	
Nepal	Nepal Rastra Bank	
Niger	Ministère des Finances de la République du Niger	
Nigeria	Central Bank of Nigeria	Nigeria Deposit Insurance Corporation
Pakistan	State Bank of Pakistan	
Palestine	Palestine Monetary Authority	
Papua New Guinea	Bank of Papua New Guinea	
Paraguay	Banco Central del Paraguay	
Peru		Superintendencia de Banca, Seguros y AFP del Perú
Philippines	Bangko Sentral ng Pilipinas	
Russia		Central Bank of the Russian Federation
Rwanda	National Bank of Rwanda	
Samoa	Central Bank of Samoa	
São Tomé e Príncipe	Banco Central de São Tomé e Príncipe	
Senegal	Ministère de l'Economie, des Finances et du Budget du Sénégal	
Seychelles	Central Bank of Seyshelles	
Sierra Leone	Bank of Sierra Leone	
Solomon Islands	Central Bank of Solomon Islands	
South Africa	National Treasury of the Republic of South Africa	South African Reserve Bank
Sri Lanka	Central Bank of Sri Lanka	
Sudan	Central Bank of Sudan	
Suriname	Centrale Bank van Suriname	
Syria	Central Bank of Syria	
Tajikistan	National Bank of Tajikistan	
Tanzania	Bank of Tanzania	Social Security Regulatory Authority of Tanzania
Thailand	Bank of Thailand	
Timor-Leste	Banco Central de Timor-Leste	
Togo	Ministère de l'Economie et des Finances du Togo	
Tonga	National Reserve Bank of Tonga	
Trinidad & Tobago	Central Bank of Trinidad and Tobago	

Country	Principal Members	Associate Members
Tunisia	Banque Centrale de Tunisie	Autorité de Contrôle de la Microfinance de la République Tunisienne
	Ministère des Finances de la République Tunisienne	
Uganda	Bank of Uganda	Insurance Regulatory Authority of Uganda
Uzbekistan	Central Bank of the Republic of Uzbekistan	
Vanuatu	Reserve Bank of Vanuatu	
Yemen	Central Bank of Yemen	
Zambia	Bank of Zambia	
	Ministry of Finance - Zambia	
Zimbabwe	Reserve Bank of Zimbabwe	
Regions	**Regional Central Banks (Principal Members)**	
Central African States *(Republic of the Congo, Cameroun, Gabon, Equatorial Guinea, Central African Republic, Chad)*	La Commission Bancaire de Afrique Centrale (COBAC)	
West African States - Union Monétaire de l'Afrique de l'Ouest *(Bénin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Guinea Buisseau, Mali, Niger, Senegal, Togo)*	Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO)	

الملحق رقم (02): الجريدة الرسمية لقائمة البنوك و المؤسسات البنكية المعتمدة في الجزائر

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

يقرر ما يأتي :

مادة وحيدة : تطبيقا لأحكام المادة 93 من الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه، تنشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قائمة البنوك وكذا قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 2 جانفي سنة 2020، الملحقتان بهذا المقرر.

حرّر بالجزائر في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 جانفي سنة 2020.

أيمن بن عبد الرحمان

الملحق الأول

قائمة البنوك المعتمدة

إلى غاية 2 جانفي سنة 2020

– بنك الجزائر الخارجي،
– البنك الوطني الجزائري،
– القرض الشعبي الجزائري،
– بنك التنمية المحلية،
– بنك الفلاحة والتنمية الريفية،
– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)،
– بنك البركة الجزائري،
– سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)،
– المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر،
– نتيكسيس - الجزائر،
– سوسيتي جينيرال - الجزائر،
– البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)،
– بي . ن . بي باريباس – الجزائر،
– ترست بنك - الجزائر،
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر،
– بنك الخليج - الجزائر،
– فرنسا بنك - الجزائر،
– كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري،
– إتش . إس . بي . سي – الجزائر (فرع بنك)،
– مصرف السلام - الجزائر.

الملحق الثاني

قائمة المؤسسات المالية المعتمدة

إلى غاية 2 جانفي سنة 2020

– شركة إعادة التمويل الرهني،
– الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش . م . ا . م . ت - ش . أ "،
– الشركة العربية للإيجار المالي،
– المغاربية للإيجار المالي - الجزائر،
– الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية "،
– الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم،
– إيجار ليزينغ الجزائر- شركة أسهم،
– الجزائر إيجار– شركة أسهم.

الملحق رقم (03): Global Findex Database

		Account (% age 15+)	Account, older adults (% ages 25+)	Saved at a financial institution (% age 15+)	Borrowed from a financial institution (% age 15+)	Borrowed from a financial institution or used a credit card (% age 15+)	Made or received digital payments in the past year (% age 15+)
2011	Algeria	33%	40%	4%	1%		
2014	Algeria	50%	57%	14%	2%	6%	25%
2017	Algeria	43%	49%	11%	3%	5%	26%
2011	Arab world	22%	26%	6%	5%		
2014	Arab world	30%	34%	9%	6%	9%	20%
2017	Arab world	37%	43%	9%	5%	8%	26%
2011	Bahrain	65%	74%	16%	22%		
2014	Bahrain	82%	86%	35%	21%	39%	69%
2017	Bahrain	83%	85%	31%	17%	36%	77%
2011	Djibouti	12%	16%	3%	4%		
2011	Egypt, Arab Rep.	10%	11%	1%	4%		
2014	Egypt, Arab Rep.	14%	17%	4%	6%	8%	8%
2017	Egypt, Arab Rep.	33%	40%	6%	6%	9%	23%
2011	Iraq	11%	12%	5%	8%		
2014	Iraq	11%	12%	4%	4%	5%	4%
2017	Iraq	23%	26%	2%	3%	3%	19%
2011	Jordan	25%	35%	8%	4%		
2014	Jordan	25%	32%	4%	14%	15%	13%
2017	Jordan	42%	51%	10%	17%	18%	33%
2011	Kuwait	87%	91%	40%	21%		
2014	Kuwait	73%	75%	26%	14%	30%	64%
2017	Kuwait	80%	81%	27%	16%	28%	75%
2011	Lebanon	37%	42%	17%	11%		
2014	Lebanon	47%	52%	17%	16%	21%	32%
2017	Lebanon	45%	50%	21%	17%	23%	33%
2017	Libya	66%	70%	17%	5%	8%	32%
2017	Morocco	29%	33%	6%	3%	3%	17%
2011	Oman	74%	77%	23%	9%		
2011	Qatar	66%	66%	25%	13%		
2011	Saudi Arabia	46%	57%	17%	2%		
2014	Saudi Arabia	69%	71%	16%	12%	17%	49%
2017	Saudi Arabia	72%	76%	14%	11%	21%	61%
2011	Syrian Arab Republic	23%	24%	5%	13%		
2014	Tunisia	27%	30%	10%	8%	12%	17%
2017	Tunisia	37%	40%	18%	9%	12%	29%
2011	United Arab Emirates	60%	73%	19%	11%		
2014	United Arab Emirates	84%	88%	32%	15%	39%	76%

2017	United Arab Emirates	88%	91%	29%	19%	46%	84%
2011	West Bank and Gaza	19%	26%	5%	4%		
2014	West Bank and Gaza	24%	33%	5%	4%	5%	12%
2017	West Bank and Gaza	25%	33%	6%	5%	7%	14%
2011	World	51%	54%	22%	9%		
2014	World	62%	66%	27%	11%	22%	41%
2017	World	69%	72%	27%	11%	23%	52%
2011	Yemen, Rep.	4%	5%	1%	1%		
2014	Yemen, Rep.	6%	9%	1%	0%	1%	3%

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	1
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات و الرموز	VIII
المقدمة	أ
الإشكالية	ب
فرضيات البحث	ب
أهمية البحث	ب
هدف البحث	ج
منهج الدراسة	ج
اقسام الدراسة	ج
تمهيد	5
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي	5
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي	7
1- تعريف البنك المركزي وخصائصه	7
2- وظائف البنوك المركزية	8
3- مختلف علاقات البنك المركزي	8
4- بنك الجزائر وهيكله	8
5- مبادئ قانون النقد والقرض	11
6- هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات	14
7- وظائف بنك الجزائر	15
المبحث الثاني: الشمول المالي	16
1- ظهور الشمول المالي	16
2- تعريف الشمول المالي	17
3- تطور مفهوم الشمول المالي	20
4- أهمية الشمول المالي	20

5- أهمية تعزيز الشمول المالي	21
6- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي	22
7-أبعاد الشمول المالي	24
8- نبذة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي	26
9-اهمية وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي	27
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29
1- الدراسات باللغة العربية	29
2- الدراسات باللغات الأجنبية	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني:بنك الجزائر و دور في تعزيز الشمول المالي، مقارنة بالدول العربية	36
تمهيد:	37
المبحث الأول: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي	38
1- ركائز دعم البنية التحتية	38
2- الحماية المالية للمستهلك	48
3- تطور الخدمات ومنتجات مالية احتياجات كافة فئات المجتمع	49
4- التثقيف المالي	50
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية	52
1- المؤشر الأول: ملكية واستخدام الحسابات في المؤسسات الرسمية	54
2- المؤشر الثاني: الادخار في المؤسسات المالية الرسمية	57
3- المؤشر الثالث: الاقتراض	59
4- المؤشر الرابع: إجراء العمليات الرسمية	63
5- مسؤوليات ودور البنوك المركزية	66
خلاصة الفصل الثاني	68
نتائج اختبار الفرضيات	69
نتائج الدراسة	70
التوصيات	70
أفاق البحث	71
الخاتمة	73
قائمة المراجع	75
المراجع باللغة العربية	75

المراجع باللغة الأجنبية	77
الملاحق	78
الفهرس	88